

Document: EB 2007/91/R.11  
Agenda: 8(a)(iii)  
Date: 14 August 2007  
Distribution: Public  
Original: English

**A**



**جمهورية موريتانيا الإسلامية**  
**برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية**

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون  
روما، 11-12 سبتمبر/أيلول 2007

---

**للاستعراض**



## مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

### **Cristiana Sparacino**

مديرة البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2306

البريد الإلكتروني: [c.sparacino@ifad.org](mailto:c.sparacino@ifad.org)

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

### **Deirdre McGrenra**

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: [d.mcgrenra@ifad.org](mailto:d.mcgrenra@ifad.org)



## المحتويات

iii	خريطة عمليات الصندوق في البلد
iii	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولا – المقدمة
1	ثانيا – السياق القطري
1	ألف – السياق الاقتصادي والزراعي و سياق الفقر الريفي
6	باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي
8	ثالثا – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد
8	ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء
8	باء – الدروس المستفادة
11	رابعا – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
11	ألف – ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري
11	باء – الأهداف الاستراتيجية
13	جيم – فرص الابتكار
14	دال – استراتيجية الاستهداف
14	هاء – الصلات السياساتية
15	خامسا – إدارة البرنامج
15	ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
15	باء – إدارة البرنامج القطري
16	جيم – الشراكات
17	دال – الاتصالات وإدارة المعرفة
17	هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
17	واو – المخاطر وإدارة المخاطر

## الذيول

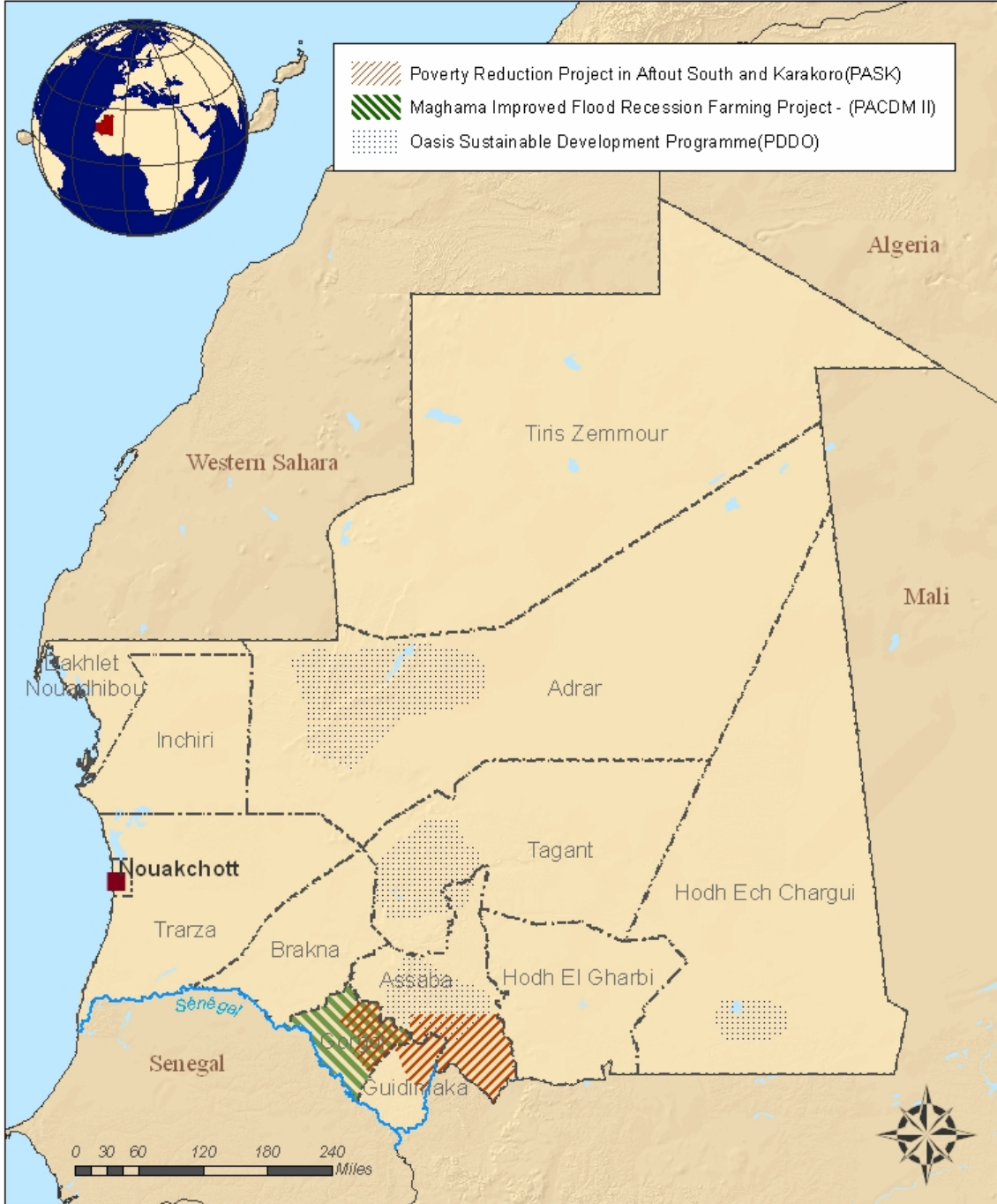
1	الذيول الأول – عملية المشاورات الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
5	الذيول الثاني – الخلفية الاقتصادية للقطر
7	الذيول الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
9	الذيول الرابع – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية سابقا

## الملفات الرئيسية

- 13 الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي
- 14 الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر)
- 18 الملف الرئيسي 3: مبادرة الجهات المانحة التكميلية/احتمالات الشراكة
- 22 الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، القضايا ذات الأولوية والاستجابة المحتملة

## خريطة عمليات الصندوق في البلد

جمهورية موريتانيا الإسلامية  
الأنشطة الجارية الممولة من الصندوق



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

## موجز الاستراتيجية القطرية

- 1- تقف موريتانيا اليوم على أعتاب نقطة متميزة من تاريخها، فقد أجريت أول انتخابات ديمقراطية في مارس/آذار 2007، وانطوت على عملية تعبئة فائقة للمجتمع ومشاركته في الانتخابات، في حين أنجزت أولى صادرات النفط في عام 2006. والفرص متاحة بصورة جلية للحكومة الجديدة لكي تثبت للناخبين أن زيادة الموارد المالية المتأتية من إنتاج النفط وتصديره، وإن كانت تقل كثيرا عما كان متوقعا من قبل، من شأنها إذا أُديرت على نحو سليم، أن تركز بفعالية وكفاءة لصالح النمو والتنمية المتكافئة اللازمين للحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية، فالأدوات متوافرة للحد من الفقر. وكانت صياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر قد أنجزت في عام 2000 وجرى تنقيحها مؤخرا. وتشمل خطة عمل لأربع سنوات محددة بصورة واضحة وترسي، تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، أهدافا للحد من الفقر في 2010 و2015 فضلا عن ذلك، أهداف الأولوية ذات الصلة والأعمال المطلوبة. وقصد من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أن يحقق غايات الحد من الفقر المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بتعزيز التركيز على الحد من الفقر الريفي والتأسيس على الدروس التي اكتسبها الصندوق على مدى 27 عاما من خلال تنفيذ 11 مشروعا.
- 2- ويعلق الصندوق بالفعل، وشركاؤه في منظومة الأمم المتحدة وحكومة موريتانيا، أهمية عظمى على تبني نهج تشاركية، ويسعون إلى إيجاد فرص التكامل مع الشركاء الآخرين في عملية التنمية، حسبما توخاه إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وتنسيق وتطابق أهداف الأمم المتحدة. وجاءت مساهمة الصندوق في مصفوفة التدخلات المشتركة للمانحين للفترة 2006-2010، ضمن هذا السياق، استجابة لوثيقة موريتانيا الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر وخطة العمل ذات الصلة. وتبعاً لذلك، فإن مجالات تدخلات الصندوق في المستقبل تندرج في نطاق المحاور الاستراتيجية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر في موريتانيا، ويجري تنسيقها مع تدخلات المانحين الآخرين. ويهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وما يتبعه من برنامج قطري، إلى تحقيق سبل معيشة أفضل ومتنوعة ومستدامة في أوساط فقراء النساء والرجال والشباب في الريف. والغرض من البرنامج القطري هو بناء نظم مؤسساتية شاملة ومستدامة تدعمها استثمارات وسياسات مناصرة للفقراء، إضافة إلى ترتيبات الابتكار والتعلم ذات الصلة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية: (أ) تعزيز مؤسسات فقراء الريف اعتمادا على نهج إنمائية تركز إلى المجتمعات المحلية؛ (ب) تدعيم الخدمات المالية الريفية المستدامة؛ (ج) تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.
- 3- وسيتخذ الصندوق، في إطار تحقيق هذه الغايات وتلبية متطلبات الرصد، لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج في ذات الوقت، خطوات لتعزيز حضوره الميداني، والأساسي لإنجاز إشراف فعال وإدارة المعارف والتنفيذ والتصميم، وتحقيق الأثر الميداني في نهاية الأمر. ويتوخى الصندوق بالتالي العمل مع حكومة موريتانيا لإقامة شراكة تنفيذ برنامج الصندوق القطري. وستضم شراكة تنفيذ البرنامج القطري فريقا ميدانيا يتألف من ممثلين للحكومة والمانحين وثلاثة مشروعات جارية ممولة من الصندوق ومدير برنامج الصندوق القطري وزملائه الآخرين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الآخرين والقطاع الخاص. وستجتمع شراكة تنفيذ البرنامج ميدانيا مرتين أو أكثر كل سنة لمناقشة قضايا التنفيذ وما تحقق من تقدم في برنامج الصندوق القطري، والابتكارات والشراكات وحالات النجاح والإخفاق. وسترسي شراكة تنفيذ البرنامج روابط مع فيدايفريكا، وخاصة مع المنتديات المعنية بالتنمية المرتكزة إلى المجتمعات المحلية، والتمايز بين الجنسين



والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وستقوم شراكة تنفيذ البرنامج بتنسيق مبادلات المزارعين مع المشروعات الأخرى الممولة من الصندوق أو مع المشروعات التي يمولها المانحون الآخرون. وستعقد شراكة تنفيذ البرنامج ندوات تدارسية لتبادل المعارف بشأن موضوعات معينة، ستحدد خلالها أفضل الممارسات والابتكارات التي يمكن تضمينها في السياسات الحكومية وأساليب عملها، مع تغذية معلومات راجعة في المجموعات المواضيعية التابعة للصندوق. كما ستتولى شراكة تنفيذ البرنامج مهمة إدارة الرصد بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتقييم القطاع الريفي، فضلاً عن المنتديات التي سيتم من خلالها التنسيق والتطابق مع المانحين والشركاء في الحكومة.



## جمهورية موريتانيا الإسلامية

### برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

#### أولا - المقدمة

- 1- يغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقترح لجمهورية موريتانيا الإسلامية السنوات 2007-2012، ويحل محل البرنامج القطري السابق (2000-2004). وبدأ إعداد استراتيجية الصندوق الجديدة في أواخر عام 2004، إلا أنها تأخرت جراء الشكوك الناشئة عن عدم استقرار المناخ السياسي عقب الانقلاب العسكري في أغسطس/آب 2005. وقد وعدت الحكومة الانتقالية التي أنشئت بعد الانقلاب، ونجحت بفعالية في الانتقال إلى الديمقراطية التي تضمنت: (i) استفتاء دستوري في يونيو/حزيران 2006؛ (ii) انتخابات برلمانية وللبلديات في نوفمبر/تشرين الثاني 2006؛ (iii) انتخابات مجلس الشيوخ في يناير/كانون الثاني 2007؛ (iv) انتخابات رئاسية في مارس/آذار 2007. واستطاع الصندوق بالتالي إعادة إحياء عملية تصميم استراتيجية تدخلات جديدة.
- 2- وانطوت عملية إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على عدد من الخطوات التي شملت: (i) استعراض مكثبي للدراسات المتاحة وتقارير وتقييمات التدخلات التي يدعمها الصندوق في موريتانيا منذ عام 1980؛ (ii) تقييم البيئة المؤسسية وتوجهات الحكومة الاستراتيجية من خلال المشاركة في برامج المانحين وفي إعداد الاستراتيجية وعمليات التأكيد؛ (iii) استعراضات ودراسات الحافظة على المستوى الميداني؛ (iv) التحليل التشاركي وحلقات العمل داخل البلاد. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن جميع البيانات المستخدمة في هذه الوثيقة استخرجت من المرفقات التفصيلية.

#### ثانيا - السياق القطري

##### ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

###### الخلفية الاقتصادية للبلد

- 3- تغطي مساحة موريتانيا أكثر من مليون كيلو متر مربع، منها قرابة 75 في المائة صحراوية أو شبه صحراوية. وهناك أربع مناطق إيكولوجية: منطقة الصحراء الكبرى، ومنطقة السهل، ووادي نهر السنغال والمنطقة الساحلية. ومنذ الستينات، ظل الزحف الصحراوي يتقدم بمعدل 6 كيلومترات سنويا. ومقارنة مع الحجم الجغرافي للبلاد، فإن عدد السكان البالغ 3 ملايين نسمة يعد صغيرا، وإن تضاعف خلال الفترة بين 1974 و2004. ويتركز السكان في العاصمة - نواكشوط (25 في المائة) - وعلى طول وادي نهر السنغال. ويبلغ معدل النمو السكاني حاليا 2.6 في المائة سنويا. ويتسم السكان بصغر السن، إذا أن 43 في المائة منهم دون سن الخامسة عشر. ويتألف السكان ذوي النشاط الاقتصادي من 1.2 مليون شخص، منهم 31.2 في المائة عاطلين عن العمل. ويشهد المجتمع تغيرا سريعا. فهجرة الرحل التي تمثل سمة تقليدية للثقافة الموريتانية، تندثر تدريجيا. وأفضت حالات الجفاف المتكرر خلال الثلاثين سنة الماضية، إلى نزوح ريفي هائل، مما أدى إلى جعل السكان الرحل يتبنون حياة الاستقرار وإلى انتقال الكثيرين من السكان الريفيين

إلى المراكز الحضرية. وفي الوقت الحاضر، فإن تعداد الرحل لا يزيد عن 5 في المائة فقط من السكان (مقارنة مع 60 في المائة في الستينات)، كما من المنتظر أن تندثر قبائل الرحل تماما بحلول عام 2010. ووفقا للتقديرات الحكومية في عام 1978، فإن 70 في المائة من السكان ينحدرون من أصول عربية أو بربرية و30 في المائة ذوي أصول أفريقية سوداء. والمجموعات القبلية الرئيسية هي أدرار، براكنا، تاغانت وترارزا، كما أن جميع سكان موريتانيا يعتقدون الإسلام.

4- وكانت تركيبة الناتج القومي الإجمالي في 2006، على النحو التالي: 18 في المائة مصدرها الزراعة، و34 في المائة من القطاع الثانوي (الصناعة 24% والتصنيع 10%)، و48 في المائة من القطاع الثالث. وخلال الفترة 2000 إلى 2004، بلغ معدل النمو الاقتصادي 4.7 في المائة، بينما بلغ التضخم في المتوسط، 6.5 في المائة سنويا. وحفز من هذا النمو بصورة رئيسية، التوسع الذي شهده القطاعان الثانوي والثالث (الإنشاءات والأشغال العامة والنقل والاتصالات، إضافة إلى التجارة). وكانت مصائد الأسماك والتعدين (خام الحديد)، فيما قبل انطلاقة صادرات النفط في 2006، هما مصدر جميع عائدات الصادرات تقريبا (99.7 في المائة). وفي عام 2006 كانت متحصلات صادرات النفط، وإن كانت تقل عن التوقعات، العامل الرئيسي وراء الانخفاض الشديد في عجز ميزان الحسابات الجاري من ما يقدر بنحو 46.9 في المائة من إجمالي الناتج القومي في 2005، إلى نحو 9 في المائة من إجمالي الناتج القومي في 2006. ويعني معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي البالغ 530 دولارا أمريكيا (2004)، أن موريتانيا تندرج في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض. وتحتل موريتانيا المرتبة 153 من بين 177 بلدا شملها التقييم فيما يتعلق بالرقم الإشاري للتنمية البشرية في 2006، مقاربا للمتوسط في غرب ووسط أفريقيا (وصنفت جزر الرأس الأخضر صاحبة أفضل أداء واحتلت المرتبة 106، في حين حققت النيجر أسوأ أداء واحتلت المرتبة 177). ويعكس الرقم الإشاري لتنمية المرأة هذه الأوضاع، إذ احتلت موريتانيا المرتبة 118 وهو ما يقارب مرة أخرى، نقطة الوسط في غرب ووسط أفريقيا (واحتلت جزر الرأس الأخضر أفضل مرتبة وهي 81، وجاءت النيجر في أسوأ مرتبة وهي 140).

5- **الاتجاهات والأفاق:** تزامنت الفترة من 2000 إلى 2004 مع أولى أوراق استراتيجية الحد من الفقر في موريتانيا. ويعزي ضعف الاقتصاد الوطني في هذه الفترة إلى: (i) استمرار الاعتماد على خام الحديد ومصائد الأسماك لتوليد عائدات الصادرات؛ (ii) استمرار الاعتماد على واردات الأغذية والطاقة؛ (iii) ضخامة حجم مجموع الديون (148 في المائة من إجمالي الناتج القومي في 2004)؛ (iv) استمرار الاعتماد البالغ على التمويل الخارجي للاستثمار العام؛ (v) الظروف المناخية القاسية والعوامل الطبيعية الأخرى (حالات الجفاف وهجمات الجراد). بيد أن الأفاق تبدو واعدة، لا سيما وقد عملت الحكومة بنشاط على معالجة هذه المشكلات من خلال: (i) تبني تدابير جذرية مؤخرا ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك تقييد الإنفاق المعتاد وغير المعتاد؛ (ii) تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستثمارات الوفورات النظرية في برامج ترمي إلى الحد من الفقر وتنشيط الاقتصاد؛ (iii) اكتشاف وتنمية العديد من طبقات النفط قرب الساحل إضافة إلى ما أكتشف مؤخرا من طبقات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في منطقة توادني على الحدود مع مالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> يقل إنتاج حقل نفط شينكوتي، حيث بدأ الإنتاج في مارس/آذار 2006، بنحو 20-30 في المائة عما كان متوقعا. وتنطبق نفس هذه الأوضاع على تيوف. بيد أن شركات النفط لا تزال تبدي اهتماما كبيرا بالبلاد.

## الزراعة والفقر الريفي

6- تمثل المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك الحرفية مصادر الدخل الرئيسية للسكان. فزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، والتي توفر سبل المعيشة لزهاء 56 في المائة من السكان، ساهمت بنحو 19.2 في المائة من إجمالي الناتج القومي في الفترة 1998-2000، ولكنها عادت إلى 15.7 في المائة فقط في الفترة 2001-2004 نتيجة لسلسلة من الصدمات الخارجية بما في ذلك الفيضانات وحالات الجفاف وأسراب الجراد. وفي الفترة 2004-2005، أضرت حالات الجفاف وآفة الجراد بمساحة 1.6 مليون هكتار من الأراضي المزروعة بحيث انخفض إنتاج الحبوب 44 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وزاد من تفاقم هذه التأثيرات التأخيرات في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والقوانين المختلفة وما رافقها من تدابير ترمي إلى تدعيم التنمية الريفية.

7- **المحاصيل:** يقوم النشاط الزراعي في موريتانيا على قاعدة موارد ضيقة. فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن 0.5 في المائة فقط، كما أن أقل من واحد في المائة من البلاد يتلقى كميات كافية من الأمطار (300-600 ملليمتر) للزراعة البعلية. وتقتصر الزراعة المروية على نحو 40 000 هكتار من الأراضي على طول نهر السنغال، يشغل الحيز الأكبر منها عمليات زراعة الأرز المملوكة للدولة والتي جرى تطويرها في أواخر الثمانينات؛ وتبقى الإنتاجية عند معدل 4 أطنان للهكتار والتي تعتبرها السلطات الموريتانية إنتاجية منخفضة، حيث ضمنوا مضاعفة هذا المعدل هدفا في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (خطتي العمل الأولى والثانية). كذلك يمارس الري صغير النطاق في مساحة نحو 5 000 هكتار من الأراضي توجد في المئين أو نحو ذلك من الواحات في الصحاري الشاسعة في مناطق أدرار وعصبة وناغان، ودائرتي حضة. وتقتصر زراعة الواحات في التمور، وإن يكن هناك بعض إنتاج الخضر وزراعة ري الحياض وتربية الحيوانات. وأعاق من تنمية اقتصاد الواحات، موارد المياه المتاحة المحدودة، وزحف الكثبان والبعد عن الأسواق والقدرات المحلية المحدودة للإنتاج الموجه للأسواق. وتمارس زراعة ري الحياض، بصورة أساسية في المنخفضات الموسمية (الو) على طول نهر السنغال، وإلى حد ما في مناطق سريان الأمطار وفي مصاب السدود الصغيرة التي يشيدها السكان المحليون. وتعتمد زراعة ري الحياض على طرائق الإنتاج التقليدية بدون مدخلات حديثة تقريبا. وتقدر مساحة زراعة ري الحياض بما يتراوح بين 30 000 إلى 70 000 هكتار، حيث تشمل المحاصيل الرئيسية المزروعة الذرة الرفيعة والدخن والبالاء والذرة. وتوفر أشغال ري الحياض في مغاما، التي اكتملت حديثا بتمويل من الصندوق، نحو 9 500 هكتار من الأراضي الزراعية في إطار التحكم في ظروف الفيضان. وتقتصر ممارسة الزراعة البعلية على منطقة غيديماكة وفي مناطق صغيرة على طول الحدود مع مالي (عصبة ودائرتي حضة). وتتراوح الأراضي المزروعة بين 50 000 و200 000 هكتار، تبعا لكميات الأمطار. وتقتصر المحاصيل المزروعة على الذرة الرفيعة والدخن، نظرا لأن موسم الأمطار يدوم لثلاثة أو أربعة أشهر فقط.

8- **الثروة الحيوانية:** أسهمت الثروة الحيوانية بمقدار 77.2 في المائة من القيمة المضافة في القطاع الريفي في عام 2003. ويقدر أن القطيع القطري في 2004 بلغ زهاء 1.3 مليون من الإبل، و1.6 مليون من الأبقار، و5.6 مليون من الماعز، و8.9 مليون من الأغنام. وحدثت نتيجة حالات الجفاف المتكرر، تغييرات كبرى في ملكية القطعان وفي مواقع الإنتاج. ونزح الكثير من الرعاة الرحل ليستقروا في المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية وعلى طول الطرق الرئيسية. وأصبحت ملكية القطعان أكثر تركيزا واستحوذ عليها في

معظمها التجار والصفوة من سكان المناطق الحضرية. ونتيجة لهذه الأسباب ذاتها، هناك الآن أعداد ضخمة من الحيوانات تحيط بالمدن وفي وادي نهر السنغال، مما زاد من وتيرة وحدة النزاعات بين المزارعين والرعاة. ويظل محور عمليات الثروة الحيوانية ينصب في التجميع بدلا عن الإدارة المستدامة.

9- **مصايد الأسماك:** تزخر المياه الخاضعة للولاية الموريتانية بالثروة السمكية. ويخضع استغلال الثروة السمكية، في العادة، إلى اتفاقية لمصايد الأسماك أبرمت مع الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتقدر كميات الإنزال الصناعي بنحو 650 000 طن سنويا، وبما يعادل قرابة 20 في المائة من عائدات البلاد الضريبية و40 في المائة من عائدات الصادرات. وقدّر أن كميات الإنزال التي يحققها أسطول حرفي من نحو 4 000 قارب بما يصل إلى 26 000 طن سنويا. والصيد الموسمي من المياه العذبة أمر مألوف في نهر السنغال وبحيرة ركيذ، ويخصص في معظمه للاستهلاك الأسري. ويتسم المتناول من الأسماك بالتقلبات الشديدة، إذ انخفض من 13 000 طن إلى 3 000 طن في أعقاب حالات الجفاف في الثمانينات.

10- **معدلات الفقر:** تعد موريتانيا واحدة من أشد بلدان العالم فقرا، ويقدر أن واحدا من كل ثلاثة من المواليد لن يعيش ليبلغ سن الأربعين. كما أن نصف عدد السكان محرومون من الحصول على مياه الشرب النقية ومن التعليم. ويعاني نحو نسبة الثلث من الاطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن. ولقد خضعت أوضاع الفقر في موريتانيا إلى العديد من الدراسات والمسوحات قبل صياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (في عام 2000) وتحديثه (في 2002)، وإعداد الوثيقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر (2004)<sup>2</sup>. ووفقا لهذه الدراسات، فإن معدلات الفقر تشهد تراجعا، إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر من 51 في المائة في 2000، إلى 47 في المائة عام 2004<sup>3</sup>. بيد أن التقديرات التشاركية أظهرت قدرا أكبر من السلبية في مفهوم الفقر، ففي حين اعتبر 80.6 في المائة من الأسر أنفسهم من الفقراء في عام 2000، فإن هذا الرقم ارتفع إلى 82.2 في المائة عام 2004، بينما ارتفع عدد أرباب الأسر الذين يعتبرون قراهم في عداد القرى الفقيرة، من 43.3 في المائة في عام 2000، إلى 50 في المائة عام 2004. ويظهر تحليل متعمق لهذه النتائج فجوة كبيرة بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث يقل كسب 61.3 في المائة من سكان الريف عن دولار واحد يوميا، مقارنة مع 25.4 في المائة من سكان الحضر.

11- **جغرافية الفقر:** يتركز الفقر في موريتانيا بصورة رئيسية، حسبما أكدته المسوحات القطرية وتقرير التنمية البشرية القطري، في المناطق الريفية. وتوجد أشد المناطق تضررا في جنوب البلاد حيث تمارس الزراعة البعلية، (أفولة، أفتوت، جنوب كانكوسة والجزء الجنوبي من دائرتي حصة). ويصنف بالفعل أكثر من نصف السكان في خمس دوائر (ولايات) باعتبارهم فقراء: 51 في المائة في ترارزا، و62 في المائة في غيديماكة، و64 في المائة في براكنا، و67 في المائة في غورغول و69 في المائة في تاغانت. وفي حين شهد أكثر من نصف المقاطعات تريبا في أوضاع الفقر خلال الفترة بين 2000 و2004، فإن معدلات الفقر انخفضت في كل من عصابة وغورغول وغيديماكة، وبقدر أقل في كل من نواقشوط وترارزا. وتعزي جزئيا هذه الاتجاهات الإيجابية إلى تأثيرات المشروعات الإنمائية، ولكنها ترجع أيضا إلى الهجرة الكبيرة خلال هذه الفترة. وتستهدف المشروعات الثلاثة الجارية الممولة من الصندوق ثلاث من الدوائر الخمس التي تتسم بأعلى معدلات الفقر: غورغول، غيديماكة وتاغانت. والجدير بالذكر أن المقاطعات التي تتسم

<sup>2</sup> تسمى مسوحات مستويات المعيشة الأسرية "استقصاءات دائمة للظروف المعيشية الأسرية".

<sup>3</sup> حدد خط الفقر على أساس دولار واحد يوميا بالأسعار الثابتة لعام 1985، وحدد الفقر المدقع على أساس 270 دولار للفرد سنويا.

بأدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة هي نفسها المقاطعات ذات معدلات الفقر العالية<sup>4</sup>. وتوجد أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط المزارعين الحديين من بين الفئات الحرفية (32 في المائة).

12- **انعدام الأمن الغذائي وضعف الأوضاع:** أظهر التحليل القطري الشامل الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في عام 2005 لانعدام الأمن الغذائي وضعف الأوضاع في موريتانيا، أن هناك عجز غذائي هيكلية في موريتانيا وأن الإمكانيات محدودة للغاية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي: إذ لبي الإنتاج الوطني نسبة الثلث فقط من المتطلبات الغذائية عام 2005. وتعاني بعض قطاعات سكان الريف بصورة حادة للغاية من انعدام الأمن الغذائي ونقص الأغذية. ومن العوامل الحاسمة أهمية نسبة مساهمات الزراعة ووسائل توليد الدخل الأخرى، في مداخيل الأسر. وتشمل الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، 60 في المائة من الأسر الريفية التي تفتقر إلى مصدر دخل منتظم (8 في المائة من سكان الريف)؛ و12 في المائة من عمال اليومية نتيجة ضعف قوتهم الشرائية (10 في المائة من سكان الريف)؛ و7 في المائة من المزارعين (17 في المائة من سكان الريف). وتتمتع الأسر الريفية التي تمتلك حيوانات أو تتلقى تحويلات عالية، بالحماية فيما يتعلق بالحصول على الغذاء. ويسود انعدام الأمن الغذائي وضعف الأوضاع بقدر أكبر في الجنوب الشرقي من البلاد قرب الحدود مع مالي، وفي معظم الأحوال في عصابة وغورغول ودائرتي حصة. وفيما يتعلق بسوء التغذية الحاد عند الأطفال (أكثر من 15 في المائة)، فإن مقاطعات عصابة وغورغول وغيديماكه وحوض الغربي وإنشيري هي الأشد تضررا. وثمة رابطة قوية بين الفقر الريفي والهجرة: إذ هاجر اثنان من أفراد نحو 42 في المائة من الأسر الريفية إلى المناطق الحضرية.

13- **الفئات المهمشة:** حددت الوثيقة السابقة للفرص الاستراتيجية القطرية نسبة كبيرة من فقراء الريف باعتبارهم من الأرقاء والطبقات الدنيا الأخرى في السابق والذين استقروا، عقب الاستقلال، في مخيمات في المناطق المحيطة بالمدن وعلى طول الطرق الرئيسية. وتوجد هذه المستوطنات التي تعرف باسم *أدوابا*، على طول الطرق الرئيسية في المناطق المناخية السهلية - الصحراوية التي تتيح فرصا زراعية محدودة. وتتسم هذه الفئات بمعدلات عالية من الفقر المدقع ومداخيل غير مضمونة ومتقلبة بصورة حادة، إضافة إلى إمكانيات محدودة للغاية في الحصول على الخدمات الأساسية. ويعوق من إمكانياتهم في الحصول على دخل، الافتقار إلى مصادر بديلة للدخل وبعد الأسواق والاعتماد على تقنيات زراعية غير مستدامة. ويهدف مشروع الصندوق للحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو، ويشمل عصابة وغورغول وغيديماكه، ويشارك في تمويله صندوق الأوبك للتنمية الدولية والحكومة (2003)، إلى الحد من الفقر المدقع في *أدوابا*.

14- **النساء والفقر:** تدل الفجوة بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تنمية المرأة على الخسائر التي تتكبدها التنمية البشرية بسبب انعدام المساواة بين الجنسين. وفي موريتانيا، فإن مؤشر التنمية البشرية يتراجع درجتين إذا ما قيس بمقياس مؤشر تنمية المرأة، مما يدل على عدم المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن سياسات الحكومة للارتقاء بالمرأة قد بدأت تأتي ثمارها، لا سيما فيما يتصل بالتحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية، فما زالت المرأة تواجه معوقات كبرى من بينها: (i) عدم المساواة في فرص التعليم والرعاية الصحية؛ (ii) انخفاض معدلات إكمال التعليم الابتدائي والثانوي؛ (iii) الزواج المبكر؛ (iv) عدم المساواة في الحصول على التدريب المهني؛ (v) عدم المساواة في الوصول إلى الائتمان. وكان للتغيرات الاجتماعية

<sup>4</sup> معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المقاطعات التالية كالاتي: غورغول (28.6%)، غيديماكه (34.3%)، عصابة (43.9%)، حوض الشرقي (45.2%)، حوض الغربي (48.1%)، وبراكنا (49.6%).

والاقتصادية خلال السنوات الثلاثين الماضية والتي أدت إلى هجرة واسعة النطاق لأرباب الأسر، تأثير قوي على ضعف أوضاع النساء اللاتي تركن في موطنهن لتولي أعباء الأسر.

15- **خلاصة:** أشد الأشخاص الفقراء ضعفا في موريتانيا، هو الريفي الذي يعيش في المناطق الجنوبية من البلاد ويمارس الزراعة البعلية. وهي عرضة لتأثيرات الجفاف وأفات الحشرات والتصحر. ودخلها يتسم بالتقلب الشديد. وتعاني من انعدام الأمن الغذائي، كما أن أطفالها مصابين بسوء التغذية المزمن في أغلب الأحيان. ومن الأرجح أن زوجها يهاجر من أجل العمل لستة أشهر على الأقل كل سنة، وفرصها ضئيلة للغاية في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمياه والإصحاح. وهي أمية مثلها في ذلك مثل أطفالها. وإذا حالها الحظ فقد تعيش حتى سن 57.

## باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

### السياق المؤسسي الوطني

16- جاءت حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات الديمقراطية التي أجريت مؤخرا (26 مارس/آذار 2007). والمدخل للصندوق هو وزارة الاقتصاد والمالية (بديلا عن وزارة الاقتصاد والشؤون الإنمائية التي ألغيت)، كما سيواصل الصندوق العمل من خلال وزارة الزراعة والثروة الحيوانية (بديلا عن وزارة التنمية الريفية التي ألغيت). وتجمع الصندوق ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية شراكة مثمرة تقوم على الاحترام المتبادل. والوزارة مسؤولة في الوقت الحاضر عن اثنين من المشروعات الممولة من الصندوق. وقد أدمجت في وزارة الشؤون اللامركزية والتنمية المحلية التي أنشئت حديثا، مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والشمولية، التي اشتركت مع الصندوق في إدارة مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاركورو. ويتمتع المصرف المركزي بمجموعة من الموظفين ذوي الكفاءات العالية، وستعزز صلات الصندوق مع البنك خلال فترة تنفيذ البرنامج القطري. وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، فإن الصندوق يعمل مع رابطة المستخدمين في والو<sup>5</sup> واتحاد الرابطات من أجل الإدارة التشاركية للوحدات واتحاد رابطات الاستثمار والائتمان في الواحات.

### الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

17- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 8 سبتمبر/أيلول 2000، إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية كإطار جامع لتوجيه الجهود الإنمائية خلال الألفية الثالثة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2000، قامت موريتانيا بصياغة إطارها الاستراتيجي لمكافحة الفقر تماشيا مع الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو استئصال الفقر المطلق والجوع. وجرت الموافقة على الإطار الاستراتيجي الأول المذكور في يناير/كانون الأول 2001، إثر عملية تشاركية وتشاورية مستفيضة ضمن إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أعلنت موريتانيا مؤهلة لها في 1999. ويغطي الإطار الاستراتيجي الأول السنوات من 2001 إلى 2004؛ ويغطي الإطار الاستراتيجي الثاني الفترة من 2006 إلى 2010. ويجري نشر تقارير تنفيذ الإطار الاستراتيجي بصورة منتظمة.

<sup>5</sup> أراضي منخفضة مغمورة بالمياه لجزء من السنة.



18- ويتوخى الإطار الاستراتيجي الثاني أربعة توجهات: (1) إعادة انطلاقة النمو الاقتصادي، وتقليل التبعية الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية وخلق فرص جديدة للعمالة وتوليد الدخل؛ (2) توجيه النمو الاقتصادي نحو الحد من الفقر وضمان أن يكون النمو متكافئاً من طريق دعم تنمية القطاعات التي ينتفع منها الأشد فقراً أكثر من غيرهم؛ (3) تنمية الموارد البشرية والحرص على أن يتمتع جميع المواطنين بإمكانات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (4) تدعيم التطوير المؤسسي استناداً إلى التسيير الحسن ومشاركة الجميع الكاملة في المعركة ضد الفقر.

19- **الاستراتيجية الوطنية للتمايز بين الجنسين:** أنشئت ضمن إطار إعداد الإطار الاستراتيجي الثاني وخطة العمل المرتبطة به، مجموعة لرصد التمايز بين الجنسين. وتهدف المجموعة، في المقام الأول إلى تدعيم إرساء الأسس المؤسسية ورصد تأصيل التمايز بين الجنسين من خلال زيادة توعية وتدريب المرأة. إضافة إلى استحداث المؤشرات النوعية ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين. وتسعى الاستراتيجية الوطنية للتمايز بين الجنسين والتي أقرت في يوليو/تموز 2006، إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة سعياً إلى تحقيق تنمية متكافئة بقدر أكبر. ومن الإنجازات الهامة مؤخراً في مضمار تطوير تنسيق المجتمع المحلي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمايز بين الجنسين، الحملة السياسية الكبيرة مناصرة للمرأة والتي أسفرت عن فوز النساء في الانتخابات بأكثر من 20 في المائة من المقاعد في الإدارات المحلية وفي البرلمان.

20- **استراتيجية تنمية القطاع الريفي واللامركزية:** أطلقت في عام 1998، استراتيجية لتنمية القطاع الريفي، وجرى تنقيحها في عام 2001 لجعلها أكثر اتساقاً مع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وتنصب أهداف الاستراتيجية الأربعة في الآتي: (i) للاستثمار في التنمية الريفية حرصاً على زيادة الأمن الغذائي؛ (ii) لضمان الحصول المتكافئ على موارد القطاع؛ (iii) لزيادة إمداد وتوافر السلع والخدمات الضرورية للتنمية المستدامة للقطاع؛ (iv) لتطوير قدرات الإدارة اللازمة للتنمية التشاركية والمستدامة. وأظهر استعراض أجرى مؤخراً لتنفيذ الاستراتيجية أنها لا تزال مناسبة وأنه يمكن تنقيح الأنشطة بدقة وفقاً لأولويات التالية: (أ) تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي؛ (ب) زيادة الإنتاج والإنتاجية؛ (ج) زيادة الأمن الغذائي؛ (د) دمج الأنشطة الرعوية الزراعية في السوق؛ (هـ) تحسين إدارة الموارد المستدامة وزيادة الوصول إليها؛ (و) زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية؛ (ز) التركيز على التكافؤ الاجتماعي والتمايز بين الجنسين والحد من الفقر الريفي؛ (ح) تعزيز المؤسسات الريفية والأطراف الفاعلة ذات الصلة<sup>6</sup>. وأشار الاستعراض إلى قصور الحكومة في تنفيذ تدخلات اللامركزية والتنمية المحلية.

### التنسيق والمواءمة

21- يتفق مجتمع التنمية اتفاقاً تاماً مع الحاجة إلى تنسيق التدخلات المناصرة للفقراء واتساق الإجراءات والأعمال ذات الصلة. ولقد أنشأت الحكومة، تيسيراً لهذا الأمر المؤسسات التالية: (i) لجنة مشتركة بين الإدارات المعنية بالحد من الفقر ويرأسها رئيس الوزراء؛ (ii) لجنة تنسيق يرأسها وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية السابق بهدف تشجيع جميع الشركاء المعنيين بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك المجتمع المدني، للعمل تحت إشراف الإدارة العامة؛ (iii) لجنة تقنية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر تتألف من ممثلين لجميع أصحاب الشأن الاقتصاديين والاجتماعيين في القطاعين العام والخاص معاً؛ (iv) لجنة المانحين ويرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتألف من ممثلين لجميع الشركاء في التنمية العاملين في

<sup>6</sup> "حالة وآفاق القطاع الزراعي والريفي في موريتانيا"، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، أبريل/نيسان 2007.

موريتانيا. والصندوق عضو غير مقيم في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ويشارك بنشاط في صياغة تدخلات يدعمها الشركاء الآخرون. ومن ذلك، على سبيل المثال، أوفد الصندوق ممثلين إلى حلقات العمل التي نظمها البنك الدولي بغرض صياغة استراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية 2007-2010، وألزم نفسه بتدعيم تبادل الخبرات مع الشركاء الآخرين في التنمية الريفية في موريتانيا. وأخيراً، أشرك الصندوق أصحاب الشأن القطريين والدوليين في عملية صياغة برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية والانتهاه من إعداده والموافقة عليه.

## ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

### ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

22- مول الصندوق 11 مشروعاً في موريتانيا، خلال الفترة بين 1980 و2005 بتكلفة كلية قدرها 250 مليون دولار أمريكي. وغطت قروض الصندوق نحو 40 في المائة من التكاليف (بمبلغ 90 مليون دولار أمريكي). وبالتالي، فإن موريتانيا واحدة من أكبر المستفيدين من بلدان غرب ووسط أفريقيا من دعم الصندوق خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. ونفذت المشروعات بمعدل مشروع واحد جديد كل سنتين، وبمعدل 30 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الاستثمار. وقد أقيمت ثمانية مشروعات، ولا تزال هناك ثلاثة مشروعات جارية.

23- ويعطي تقييم البرنامج القطري الذي أجراه مكتب التقييم في الصندوق الذي نشر عام 1998، تقديراً متعمقاً لمشروعات الصندوق الجارية، وتحليلاً دقيقاً لأسباب الفقر الريفي في موريتانيا، ويقدم اقتراحات بشأن استراتيجيات التدخلات في المستقبل وأشكال التنفيذ، وأظهر ما يلي: (i) استغلال أوجه التجانس من أجل حوار السياسات والقروض الاستثمارية، قد يكون أداة فعالة لتحسين بيئة التنمية الريفية في موريتانيا؛ (ii) المشاركة الفعالة للمستفيدين، في صياغة المشروع وتنفيذه، مسألة حيوية لتحقيق غايات الحد من الفقر التي ينشدها الصندوق في موريتانيا؛ (iii) الحاجة إلى تحول كبير عن الترتيبات التقليدية لتنفيذ المشروعات يكفل الحماية من التدخل السياسي، بما في ذلك الاعتماد المنتظم على الترتيبات التعاقدية مع مؤسسات المجتمع المدني، وبشأن الاختيار التنافسي لموظفي المشروعات بموجب عقود مقيمة زمنياً؛ (iv) الرصد عن كثب للقرارات المتفق عليها بشأن إجراءات إدارة المالية والعاملين ضروري للتنفيذ السليم للمشروعات. ولقد استفادت كثيراً وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية 2000-2004، وما تلاها من تصميم تدخلات الصندوق الثلاثة الجارية - مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو، مشروع التحكم في انحسار الفيضانات في المغاما - المرحلة الثانية (مغاما 2) وبرنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات - من تقييم البرنامج القطري والدروس المستخلصة. وتعتبر الشراكة التي قامت في ذلك الحين بين شعبة أفريقيا الغربية والوسطى ومكتب التقييم في سياق حافظة موريتانيا نموذجاً ناجحاً فيما يتعلق بتقاسم المعارف من أجل تحسين التصميم والتنفيذ.

### باء - الدروس المستفادة

24- استفاد إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا من سلسلة من وثائق التقييمات والاستعراضات والإشراف مستخلصاً منها الدروس. وشملت هذه الوثائق التقييم المرحلي الذي أجراه مكتب التقييم لمشروع

التحكم في انحسار الفيضانات (مغاما 1، المشروع الأصلي) وتقييمه المرحلي لمشروع تنمية الواحات، المرحلة الثانية (الواحات 2)، واستعراض منتصف المدة لمشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكراكورو (2006)؛ واستعراض حافظة الصندوق للتمويل الريفي في موريتانيا (2006)؛ واستعراض بعد التمايز بين الجنسين في حافظة المشروعات الجارية (2006)؛ واستعراض لنهج التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية في ثلاثة مشروعات جارية (2006). وتبرز الفقرات التالية بعضاً من أهم النتائج.

(i) **بناء المؤسسات من خلال نهج التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية.** كانت واحدة من أهم إنجازات أنشطة الصندوق في موريتانيا دعم وتطوير مؤسسات فقراء الريف. وتقوم المشروعات الثلاثة الجارية جميعها على نهج التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية المطبق على مستويات القرى والمجتمعات المحلية والواحات.

- **مشروع الواحات الثاني.** وسلط التقييم المرحلي لمشروع الواحات الثاني الضوء على نجاح المشروع في تعزيز الرابطة من أجل الإدارة التشاركية للواحات، والتي تولت فعليا عند قفل المشروع، مسؤولية بدء وتخطيط وتوجيه ورصد جميع أنشطة تنمية الواحات. كذلك أكد التقييم المرحلي التأثير الذي لا ينكر للنهج التشاركي للتنفيذ على التنظيم الاجتماعي وفي تغيير السلوك لدى المجتمعات المحلية في الواحات. وعكس اتجاه الهجرة الراجعة من المدن إلى الواحات ظاهرة جديدة ربطها التقييم بتعزيز الاتساق والتضامن الاجتماعي الناشئ عن دعم مشروع الواحات الثاني.
- **مغاما الأول.** وأشار التقييم المرحلي إلى أن فعالية نهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي تتحقق عندما ينظر إلى ممثلي القرى باعتبارهم شريكا نظيراً في التنمية، وعندما تقبل الإدارة المحلية إجراء الحوار مع ممثلي القرية. علاوة على ذلك، ووفقاً لتقرير الإشراف الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن مشروع مغاما الثاني (2006)، فإن تفويض السلطات للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالتوريد المحلي هو خطوة حقيقية صوب المشاركة الفعالة للفئات المستهدفة في صنع القرار بشأن القضايا الهامة في حياتهم ولمجتمعاتهم المحلية، مع خلق فرص العمل المحلية لهذه المجتمعات في ذات الوقت.
- **مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكراكورو.** ويجري في الوقت الحاضر تجارب على نهج التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية على مستوى المجتمع المحلي. وأشار استعراض منتصف المدة للمشروع المذكور أنه في حين أن 19 من بين 21 من رؤساء لجان تنسيق المجتمع كانوا وقت إنفاذ المشروع، عمداء مجتمعاتهم المحلية، فإن الانتخابات الديمقراطية التي أجريت مؤخراً لهذه اللجان كانت نتيجتها أن 19 من بين 21 من رؤساء هذه اللجان هم الآن من ممثلي القرى التي يدعمها المشروع. واثبت اتباع نهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي في حافظة المشروع في موريتانيا، أنه وسيلة فعالة لتعزيز الرأسمال الاجتماعي لفقراء الريف مما يمكنهم من أن يصبحوا أطراف فاعلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنميتهم الذاتية. وتعد فترات التنفيذ الطويلة ضرورية كيما يتحقق لهذه العمليات تعزيز قدرات فقراء الريف ليعملوا على بناء مؤسساتهم.

(ii) **لامركزية منهجيات الاستهداف بنقلها إلى منظمات فقراء الريف.** أثبت تقديم الدعم للمجتمعات المحلية، حال القيام بالاستهداف الجغرافي، لكيما تعمل على إرساء منهجياتها للاستهداف الذاتي الداخلي، أنه أداة فعالة. وأكد التقييم المرحلي لمشروع الواحات الثاني واقع أن المشروعات تجنبت إتباع النهج القطاعي في عملية التنمية أو استهداف فئة بعينها، ولكنها عمدت إلى التوجه إلى سكان الواحات بأكملهم وتوجيههم نحو عملية المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن أولويات التنمية والتعبير عنها من خلال خطط إنمائية. وتبنى هذه الخطط على اهتمامات المجتمعات المحلية ولا تستبعد أي فرد بداهاة.

(iii) **أنشطة محددة للنساء.** تستلزم أوضاع الحرمان التي تعانيها النساء تصميم أنشطة تعالج المعوقات المحددة التي تواجهها النساء. وأكد التقييم المرحلي لمشروع الواحات الثاني أن المشروع نجح، من خلال ما قدمه من دعم لأنشطة توليد الدخل وما يرتبط بها من القروض الصغرى للنساء، في المساهمة بصورة ملموسة في تحسين الظروف المعيشية للنساء ولأسرهن. وتحقق ذلك بفضل تدريب محدد للنساء وتيسير مشاركتهن في عملية التنمية. وكان التركيز، في مشروعات الصندوق الثلاثة الجارية، على أنشطة المعلومات والتعليم والاتصالات المخصصة للريفيات، بما في ذلك الصحة الإنجابية وحقوق المرأة، فضلا عن محو الأمية الوظيفي، وسيلة فعالة في الوصول إلى هذه الفئة من الجنسين.

(iv) **نجاح إصلاحات الاستخدام المتكافئ للأراضي يتوقف على مشاركة جميع الأطراف في وضع هذه الإصلاحات.** استلزم التوصل إلى اتفاق استخدام الأراضي (وفاق الحيازات)، والذي يعد شرط أساسي لإنفاذ مشروع مغاما الثاني، إجراء مفاوضات دامت لعامين أعقبها توقيع مالكي الأراضي وفقراء المزارعين. وأثبت الاتفاق أهمية العمل من خلال المجتمعات المحلية والقوانين العرفية التي تحكم أصول المجتمعات المحلية. وكان إشراك الأعيان المحليين في هذه العمليات شرط ضروري لنجاحها. ومنذ عام 1994 شاركت 28 قرية في إبرام اتفاقات لاستخدام الأراضي. وفي أغسطس/آب 2004، وقعت جميع القرى الثمانية والعشرين على اتفاق استخدام الأراضي، كما أجريت دراسة للجوانب الاجتماعية لاتفاق استخدام الأراضي. ويمثل التوقيع على الاتفاق بياننا عمليا فريدا لروابط التضامن (الرأسمال الاجتماعي) القائم في منطقة المشروع، وافق بمقتضاه مالكو الأراضي على تيسير حصول من لا يتمتعون بحقوق ملكية الأراضي ويواجهون مشكلات التكاليف الباهظة والشكوك التي تكتنف الوصول إلى الأراضي. ويجري تكرار عملية بناء الاتفاق العام لدى السكان فيما يتعلق باستخدام الموارد المشاع، في إدارة النزاعات بين الرعاة والمزارعين وفي إدارة المحمية الطبيعية في العطيف.

(v) **التنوع الاقتصادي يحسن أوضاع الأمن الغذائي.** أشار التقييمان المرحليان لمشروع مغاما الأول والواحات الثاني، إلى تحسن الأمن الغذائي والدخل. ففي مشروع مغاما تحسن الأمن الغذائي بفضل زيادة الإنتاج المتأني من زراعة ري الحياض. وفي الواحات تحسن الأمن الغذائي نتيجة تقنيات بسيطة لحفظ الأغذية، وأنشطة توليد الدخل التي أدت إلى ارتفاع مداخيل أشد سكان الواحات فقرا.

(vi) **يتحقق نجاح الخدمات المالية الريفية إذا كيفت مع السياق المحلي، وإذا جرى دعمها مهنيا** وإذا دامت المشروعات للفتترات الطويلة اللازمة لإنشاء مؤسسات مالية ريفية مستدامة. أقامت مشروعات الواحات شبكة تضم 60 من روابط الواحات للاستثمار والائتمان، وهي صيغة الواحات

لرابطات الخدمات المالية التي تمثل مؤسسات مالية ريفية مبتكرة مرتكزة إلى الملكية، والتي تعد حاليا الشبكة المالية الريفية الوحيدة والواسعة بشكل مقبول في موريتانيا لخدمة فقراء الريف<sup>7</sup>. وتواجه شبكة رابطات الواحات للاستثمار والائتمان تحدي إرساء الأسس المهنية والتوسع. أما مصارف الائتمان والادخار القائمة في القرى والتي أنشئت في إطار مشروع مغاما الأول فلم تحقق نجاحا يذكر بسبب سوء التصميم وضعف الأسلوب المنهجي. ويجري حاليا في إطار مشروع مغاما الثاني، اختيار أنماط مختلفة من مصارف الائتمان والادخار. ولا بد للمنطقة من أن تكون على استعداد للاستفادة من الفرص التي تتيحها التحويلات المالية، وهي تحويلات ضخمة في المنطقة، التي تشكل أهم بوابة للهجرة الدولية<sup>8</sup>. وفي منطقة تدخلات مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو لم تتم تلبية الشروط اللازمة لقيام نظم مستدامة للتمويل الصغرى.

(vii) **تنمية البنية الأساسية (السدود، الطرق وغيرها).** تتوقف استدامة البنية الأساسية إلى حد بعيد على درجة مشاركة والتزام المنتفعين وقدرتهم على تولي المسؤوليات التقنية والمالية لإدارة وصيانة البنية الأساسية. وتعني الدرجة المنخفضة التي حصل عليها الصندوق في هذا المضمار أنه لا بد للصندوق من ضمان مشاركة المنتفعين بصورة أكبر.

(viii) **أنشطة إعادة التشجير وتثبيت الكثبان.** تتطلب هذه الأنشطة التدريب الوافي لأفراد المجتمع المحلي دعما لتحقيق نتائج ناجحة. ويبين معدل النجاح الضئيل الذي حققه الصندوق في هذه الأنشطة في مشروعات الواحات، أنه يجب على الصندوق تدريب المنتفعين بفعالية أكبر كيما يصبحوا شركاء نشطين في الجوانب التقنية، بقدر أكبر، لمشروعات التنمية الاقتصادية.

## رابعا - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

### ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

25- استنادا إلى الدروس المستفادة، أتاحت التدخلات المدعومة من الصندوق في موريتانيا، للصندوق أن يكتسب خبرات وفهم متعمق بوجه خاص لعدد من القطاعات، مثل التنمية التي يقودها المجتمع المحلي، وإقامة خدمات التمويل الريفي الصغرى، والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

### باء - الأهداف الاستراتيجية

26- يعلق الصندوق والحكومة أهمية كبرى على تبني النهج التشاركية والسعي إلى أوجه التكامل مع الشركاء الآخرين في عملية التنمية، حسبما توخاها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ومن هذا المنطلق جاءت مساهمة الصندوق في مصفوفة التدخلات المشتركة للمانحين 2006-2010، استجابة للإطار الاستراتيجي الثاني لمكافحة الفقر. ونتيجة لذلك، فإن مجالات تدخلات الصندوق في المستقبل تندرج في نطاق المحاور الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي الثاني، ويجري تنسيقها مع تدخلات المانحين الآخرين. وبالتالي، ومع

<sup>7</sup> اقتبس مصرف التنمية الأفريقي مؤخرا نموذج رابطات الواحات للاستثمار والائتمان لإنشاء 10 مصارف للادخار والائتمان لتربية الحيوانات في دائرتي حضة.

<sup>8</sup> وفقا لاستعراض حافظة التمويل الريفي (أكتوبر/تشرين الأول 2006)، يقدر أن التحويلات المالية في المنطقة تبلغ 88.5 مليون أوقية موريتانية شهريا (نحو 336 000 دولار أمريكي).

الإشارة بوجه خاص إلى (i) الأهداف الجامعة للإطار الاستراتيجي الثاني؛ (ii) الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010؛ (iii) الخبرات المكتسبة من التدخلات السابقة والجارية وتوافر زيادة الموارد المالية للتنمية. فإن غاية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وما يتبعه من برنامج قطري، هي تحقيق سبل معيشة أفضل ومتنوعة ومستدامة لفقراء الريف نساء ورجالا وشبابا. ويرمي البرنامج القطري إلى بناء نظم مؤسسية شمولية ومستدامة تدعمها استثمارات مناصرة للفقراء وسياسات وابتكارات ذات صلة وترتيبات تعلم من خلال الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية.

### الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز مؤسسات فقراء الريف باستخدام نهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي.

27- يؤكد هذا الهدف التطوير المؤسسي وبناء الشراكات المحلية مع المجتمعات المحلية الريفية بوصفها أطراف فاعلة في تنميتها الذاتية. والهدف من ذلك هو تدعيم التطوير المؤسسي في المجتمعات المحلية من أجل أن يصبح أفراد المجتمع المحلي أطرافا فاعلة رئيسية في تنميتهم الذاتية. وسعيا إلى تحقيق ذلك، لابد من تعزيز قدرات أفراد المجتمع المحلي ضمن إطار نهج مرنة وتشاركية، تتوخى تعديل قواعد اللعبة فيما يتصل بالعلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة (أي داخل الأسرة، وبين المجتمعات المحلية، والحكومة المحلية وغير ذلك). وسيتم دعم عملية اللامركزية وسد الفجوات بإيجاد الحلقات المفقودة، مما يجعل العملية أكثر استجابة للمواطنين والمجتمعات المحلية، وفي ذات الوقت زيادة الكفاءة من خلال التخطيط والميزنة التركيبية للمجتمع المحلي والجماعي. وتشمل مجالات الأولوية ما يلي: (i) زيادة قدرات منظمات القرى والوحدات والمجتمعات المحلية على التخطيط والتفاوض والإدارة والحصول على التمويل لأعمالهم الإنمائية؛ (ii) تعزيز دور ووظائف والصفة التمثيلية لهيكل القمة لرابطات القرى والوحدات والمجتمعات المحلية التي أنشئت من خلال تدخلات مشروعات الصندوق السابقة والجارية (اتحاد رابطات الإدارة التشاركية للوحدات، ورابطة مستخدمين والو، ولجان التنسيق المجتمعي وغيرها)، مع دعم تمثيل المرأة والفئات الأكثر ضعفا داخل هذه الهياكل؛ (iii) إقامة الروابط بين هياكل القمة والهيكل الحكومية اللامركزية (المستوى الوسيط)؛ (iv) تدعيم تبادل المعرفة بشأن نتائج التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية؛ (v) تنسيق نهج الصندوق للتنمية التي يقودها المجتمع المحلي مع النهج التي يتبناها البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون التقني والاتحاد الأوروبي وغيرها، في المجالات التي تعمل فيها هذه المنظمات.

### الهدف الاستراتيجي 2: تدعيم الخدمات المالية الريفية المستدامة.

28- استثمر الصندوق بصورة ملموسة في الإدارة الذاتية للخدمات المالية الريفية في مناطق موريتانيا، حيث صعوبات تطوير الخدمات المالية الريفية على أشدها (مناطق تتسم بالبعد عن الأسواق وانخفاض الكثافة السكانية وانخفاض قدرات الادخار وتدني مستويات التعليم وغير ذلك). وسيركز الصندوق الآن على جعل نظم الخدمات المالية الريفية الموجودة (رابطات الواحات للاستثمار والائتمان والرابطات القروية للادخار والائتمان) مستدامة بتعزيز البعدين الاقتصادي والمالي لهذه الخدمات، وكذلك هياكل تسييرها، مع زيادة انتشارها<sup>9</sup>. وستشمل مجالات أولوية العمل ما يلي: (i) استكشاف إمكانيات استحداث وحدة تمويل ريفي متخصصة ومستقلة ذاتيا تستطيع تقديم الدعم المهني للنظم القائمة بالفعل، ولربطها أيضا بمرفق دعم تنفيذ

<sup>9</sup> الفصل العاشر من أدوات اتخاذ القرار بشأن التمويل الريفي الصادرة عن الصندوق.

التمويل الريفي الذي أنشأته شعبة أفريقيا الغربية والوسطى مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية، في داكار، السنغال؛ (ii) تنسيق التدخلات مع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللذان يعملان على برامج للتمويل الريفي الصغرى لضمان تغطية أفضل للسكان المستهدفين والتعزيز المتبادل لأشكال التدخلات؛ (iii) تدعيم تبادل المعرفة بشأن الممارسات المحسنة في مجال التمويل الريفي.

### الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

29- التنمية الزراعية والأمن الغذائي هما أولويتان واضحتان عند فقراء الريف والحكومة. ولقد بذل الصندوق حتى الآن جهودا هامة لزيادة الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي وتنويعه من خلال مشروعات قام بتمويلها. وكان اتباع نهج الإمداد في التنمية الزراعية هاما فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي لفقراء الريف. وتتمثل الخطوة التالية في ربط الأسواق والإنتاج القابل للتسويق الذي أصبح متوافرا نتيجة التدخلات السابقة. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال تحليلات التسويق وتنمية سلاسل القيمة. ولقد ظل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق في موريتانيا، حتى عهد قريب، رهنا بشبكة الطرق والتي تكلف صيانتها كثيرا. ويكرس كل من الاتحاد الأوروبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وغيرهم، استثمارات كبيرة لتطوير شبكة الطرق، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تساعد على تقليص المعوقات الكبرى في المستقبل القريب. بيد أن الوصول إلى الأسواق يتوقف أيضا على ربط المنتجين بالمستهلكين النهائيين. واستنادا إلى الدروس المستفادة في غرب ووسط أفريقيا من الجهود الرامية إلى ربط المزارعين بالمشتريين في القطاع الخاص، يمكن استقصاء إمكانات تطوير سلاسل سلعية مناصرة للفقراء، وذلك في نطاق شراكات مع نخبة مختارة من العاملين في القطاع الخاص. وفي الختام، فإن مجالات أولوية العمل في إطار هذا الهدف الاستراتيجي تشمل تطوير سلاسل سلع زراعية من شأنها: (i) تحقيق الوصول إلى الأسواق المحلية والقطرية والدولية، (ii) ضمان التوزيع المتكافئ للقيمة المضافة وضمان أن يحصل فقراء الريف على زيادة القيمة؛ (iii) إقامة شراكة بين المزارعين والمشتريين في القطاع الخاص في الموقع القاعدي للسلسلة لضمان الاستدامة طويلة الأجل؛ (iv) تدعيم تبادل المعرفة بشأن النهج المتبعة في مجال سلاسل القيمة.

### جيم - فرص الابتكار

30- أتاحت خبرات الصندوق للصندوق أن يحدد ويدعم طائفة من النهج والتقنيات الابتكارية التي تنطوي على إمكانات زيادة فعالية جهود الصندوق الرامية إلى تشجيع التنمية الريفية في موريتانيا. وتشمل هذه الابتكارات (i) نهجا تشاركيا فعلا للتنمية التي يقودها المجتمع المحلي في تنفيذ حافظة المشروعات الجارية؛ (ii) اتفاق استخدام الأراضي؛ (iii) زيارة لمدة ستة أشهر لفرق من الأزواج من واحة مغربية إلى مشروع الواحات الثاني، مما أسفر عن تقاسم الكثير من الابتكارات البارعة بين أشخاص يعيشون في ظل بيئات متماثلة؛ (iv) نموذج التمويل الريفي لرابطات الواحات للاستثمار والانتماء. وستستفيد الجهود في المشروعات الجارية من هذه الخبرات باستمرار التوسع الرأسي والأفقي في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد.

31- وسترتبط فرص استحداث مزيد من الابتكارات بمدى المعالجة الوافية لقضية تغير المناخ المحددة وما تنطوي عليه من تأثيرات ماحقة على فقراء الريف في موريتانيا. وستبدل المساعي لإقامة شراكات مع المنظمات التي تعمل على تقنيات جديدة في مجالي الطاقة والبيئة لاستقصاء إمكانات استغلال مصادر

الطاقة المتجددة زهيدة التكاليف، مثل الرياح والطاقة الشمسية، والتي يمكن تكييفها محليا بما يتفق مع المتطلبات النوعية لفقراء الريف.

### دال – استراتيجية الاستهداف

32- حدد نهج الاستهداف لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا ضمن إطار نظم التنسيق والتخطيط القطرية الحكومية، وكذلك في سياسة الاستهداف في الصندوق. ونهج الاستهداف المقترح من ثلاث شعب. الشعبة الأولى جغرافية: سيركز الصندوق تدخلاته على المناطق التي تتسم بارتفاع معدلات الفقر والكثافة العالية للفقراء. والثانية تقوم على المجتمع المحلي: أشارت التقييمات المرحلية التي أجراها مكتب التقييم إلى أن أفضل نهج استهداف للمستوى الثاني، حال تنفيذ الاستهداف الجغرافي، هو نهج توجيه المجتمعات المحلية لإرساء آلياتهم للاستهداف الذاتي بدون استبعاد أي فرد بدهاء. والشعبة الثالثة لنهج الاستهداف المقترح تركز على الفئة المهمشة: أنشطة استهداف محددة ترمي إلى فائدة الفئات الاجتماعية الاقتصادية أو فئات تمايز الجنسين داخل المجتمعات المحلية والتي تعاني الحرمان بوجه خاص، مثل حالة المزارعين الذين يمارسون الزراعة البعلية بدون الحصول على أنشطة مجزية مولدة للدخل. ولقد كان هذا هو الغرض، على سبيل المثال، من استحداث أنشطة محددة للمشروعات التجارية الصغرى في أوساط النساء من خلال مشروعات تنمية الواحات، فضلا عن المعلومات والتعليم والاتصالات وتدريب محو الأمية الوظيفي للنساء والشباب في مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو ومشروع مغاما الثاني.

### هاء – الصلات السياساتية

33- المساهمات في تطور مناصرة السياسات الوطنية للفقراء: يتطابق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا بصورة جيدة مع استراتيجية الحكومة الإنمائية حسبما حددت في الإطار الاستراتيجي الثاني لمكافحة الفقر. فالأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأشكال تنفيذه تعزز من أهداف ومكونات الإطار الاستراتيجي الثاني، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية لموريتانيا، وعلى وجه التحديد الأهداف المرتبطة بما يلي: (i) الأنشطة الاقتصادية للفقراء ورفاههم؛ (ii) تنمية القطاع الزراعي والريفي؛ (iii) تنمية الموارد البشرية والوصول إلى البنية الأساسية؛ (iv) التطوير المؤسسي من خلال التسيير الرشيد ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة. من الأرجح أن يسهم تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في التكييفات الهامة التالية في السياسات الحالية للإطار الاستراتيجي الثاني:

- يعوق افتقار أشد الفئات حرمانا إلى أمن الحصول على الأراضي، من دعم تنمية زراعة الحياض. فعندما أخفقت المحاولات في تطبيق قانون الأراضي الساري على الواقع المحلي، عمد القائمون على تنفيذ مشروع مغاما الثاني إلى استحداث إجراءات فعالة لمساعدة مالكي الأراضي والمزارعين على التوصل إلى اتفاق متبادل مقبول. وثمة حاجة إلى مراجعة التشريع الخاص بمسائل الأراضي لتوفير إطار قانوني لهذا النهج الناجح.
- يستلزم دعم تنمية الموارد الإنتاجية، وخاصة في الواحات، استحداث وتطبيق تدابير ملائمة محلية لحماية الموارد الطبيعية المحلية وتشجيع استغلال هذه الموارد على نحو سليم بيئيا. وبالتالي من الضروري إجراء إصلاح شامل للقوانين الريفية.



34- **دعم حوار السياسات المناصر للفقراء:** وافق الصندوق، باعتباره واحدا من الموقعين على إعلان باريس على المساهمة في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأطر التشغيلية النظيرة. وسيشارك الصندوق في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، في حلقات العمل التي تنظمها الحكومة بصورة دورية لتقييم وتحديث الإطار الاستراتيجي الثاني، وفي اجتماعات لجان المانحين التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة تلك التي تركز على قضايا الحد من الفقر. وتكفل مجالات حوار السياسات: (i) الاعتراف بهيكل القمة بوصفهم شركاء في المفاوضات بشأن الاضطلاع بالأعمال الإنمائية في المناطق التي توجد بها هذه الهياكل؛ (ii) لامركزية التوريد المحلي بنقله إلى لجان التنمية في المجتمعات المحلية والقرى والواحات؛ (iii) اتساق تدخلات التمويل الريفي مع أفضل الممارسات؛ (iv) الاستفادة من عائدات النفط لتخليص فقراء الريف من قبضة الفقر.

## خامسا – إدارة البرنامج

### ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

35- سعي إلى جعل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا أداة للتخطيط والرصد المشتركين للتدخلات المدعومة من الصندوق في موريتانيا، ينبغي تنفيذ المهام التالية بالاشتراك مع الحكومة والتي تعد أساسية لتمكين التنفيذ المرضي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية: (i) تنظيم اجتماع استعراض مع تخطيط في نهاية كل سنة يشارك فيه أصحاب الشأن المعنيين بالعمليات التي يدعمها الصندوق في البلاد؛ وسيكون هدفه تقييم حالة تنفيذ البرنامج والتدخلات الجارية الأخرى وتحديد الأهداف والموارد للسنة التالية؛ (ii) تنظيم بعثة مشتركة لاستعراض منتصف المدة في فبراير/شباط 2010 لتقييم حالة تنفيذ البرنامج والدروس المستفادة وأية تدابير علاجية لازمة لزيادة أثره؛ (iii) إعداد تقرير الانتهاء من البرنامج في سبتمبر/أيلول 2012.

### باء – إدارة البرنامج القطري

36- **شراكة تنفيذ البرنامج القطري:** تقع مسؤولية إدارة البرنامج القطري على عاتق الحكومة. ويشمل هذا في الوقت الحاضر وزارة الاقتصاد والمالية والإدارات المسؤولة الأخرى، بما فيها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ووزارة شؤون اللامركزية والتنمية المحلية. وموريتانيا ليست جزءا من برنامج الصندوق الرائد للحضور الميداني ولا يوجد بها أي حضور ميداني بالوكالة؛ وبالتالي فإن البرنامج القطري يديره بصورة كاملة مدير البرنامج القطري. وحرصا على تحسين هذه الأوضاع، يتوخى الصندوق العمل المشترك مع الحكومة لإقامة شراكة لتنفيذ البرنامج القطري. وستضم شراكة تنفيذ البرنامج القطري فريقا على المستوى الميداني يتألف من ممثلين لكل من: الحكومة، والأمم المتحدة والمانحين الآخرين، والمشروعات الثلاثة الجارية الممولة من الصندوق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية، وموردي الخدمات الآخرين والقطاع الخاص. سيربط هذا الفريق الميداني بمدير البرنامج القطري التابع للصندوق وبفريق قطري في المقر الرئيسي. وستجتمع شراكة التنفيذ في الميدان مرة أو مرتين في كل سنة لمناقشة قضايا التنفيذ وما تحقق من تقدم في البرنامج القطري للصندوق، والابتكارات والشراكات وأوجه النجاح والإخفاق. وسترسى شراكة التنفيذ صلات مع برنامج فيداfrica، وعلى الأخص

المنديات المعنية بالتنمية التي يقودها المجتمع المحلي والتمايز بين الجنسين والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وستقوم شراكة التنفيذ بتنسيق مبادلات المزارعين مع المشروعات الأخرى الممولة من الصندوق أو مع مشروعات ممولة من مانحين آخرين وستعقد الشراكة ندوات تدارسية لتبادل المعرفة بشأن موضوعات معينة (منها مثلا التمويل الريفي، التنمية التي يقودها المجتمع المحلي، التمايز بين الجنسين والتنمية وغير ذلك)، تحدد خلالها أفضل الممارسات والابتكارات، وتغذية المعلومات الراجعة إلى المجموعات المواضيعية في الصندوق وأسلوب عمل الحكومة.

- 37- **الإشراف:** يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الوقت الحاضر، مسؤولية الإشراف على الحافظة الجارية. ويتميز عمل مكتب الأمم المتحدة المذكور كمدير للحافظة بمستواه الرفيع للغاية. ويساعد التقليد المرعي الذي يشارك بموجبه مدير البرنامج القطري التابع للصندوق في بعثات الإشراف من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على نقل المبادرات الجديدة ومتطلبات الصندوق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى الشركاء الميدانيين الآخرين، ويوفر الرابطة الأساسية لإدارة المعرفة واستكشاف الابتكارات من أجل تحسين تصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج الصندوق وتعزيز أثرها. وستقدم شراكة تنفيذ البرنامج الدعم للإشراف، مما يعين الصندوق على زيادة مشاركته في الإشراف المباشر.
- 38- **تصنيفات المخاطر التي يواجهها المشروع:** لا تواجه الحافظة الجارية أية مخاطر كبرى.
- 39- **الإدارة والتعديل:** سيتضمن تنفيذ البرنامج القطري المشروعات الثلاثة الجارية حالياً.

## جيم – الشراكات

- 40- **التعاون المؤسسي:** سيتعاون الصندوق مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية التي أنشئت حديثاً في تنفيذ مشروع مغاما الثاني وبرنامج التنمية المستدامة للوحدات والتدخلات في المستقبل. كذلك أبرمت اتفاقات تعاون على مستوى المشروعات مع البنك الدولي فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التنمية المستدامة للوحدات، ومن أجل الاتساق في تنفيذ نهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي ومشروع مغاما الثاني، ومن أجل زيادة التمويل. وستبذل المساعي لإقامة تعاون مؤسسي مع مرفق البيئة العالمية من خلال تجهيز مشروع جديد. وسيواصل التعاون مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية فيما يتعلق بأعمال البنية الأساسية، كما سيرسى مع وزارة شؤون اللامركزية والتنمية المحلية التي أنشئت حديثاً، والتي أصبحت الآن مسؤولة عن مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو. وستبذل المساعي لإرساء التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية في مجال أنشطة البحوث والتطوير، بما في ذلك آليات لا تضر بالبيئة لمكافحة هجمات الآفات والمفترسات. كما ستبذل المساعي لإقامة التعاون مع برنامج الأغذية العالمي لمعالجة سوء التغذية الحاد عند الأطفال في منطقة تدخلات مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو، ووضع خطط طوارئ لمواجهة الجفاف إذا أمكن. وستبذل المساعي لإقامة التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة في إنشاء خدمات مالية ريفية مستدامة.

- 41- **التنسيق المؤسسي:** ستواصل التدخلات الممولة من الصندوق التركيز على العمل من خلال الشراكات وبالتشاور الوثيق مع أصحاب الشأن الرئيسيين. ومن بين المؤسسات الرئيسية التي تعد بأوجه تكامل مع الصندوق، البنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني فيما يتصل بالهدف الاستراتيجي 1؛ ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصرف المركزي فيما

يتصل بالهدف الاستراتيجي 2، ومصرف التنمية الأفريقي والعاملين في القطاع الخاص فيما يتصل بالهدف الاستراتيجي 3.

## دال – الاتصالات وإدارة المعرفة

42- تعتبر إدارة المعرفة جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية، إذ يتسنى بفضل التعلم في الميدان، تحسين التنفيذ وتصميم البرنامج وتعظيم أثره. أولاً، سيبدأ تقاسم المعرفة والتعلم في الميدان من خلال برامج تبادل المزارعين في نطاق محافظة موريتانيا ومع برامج الصندوق في بلدان أخرى في غرب ووسط أفريقيا. ثانياً، ستنظم في موريتانيا حلقات عمل معنية بموضوعات محددة (منها مثلاً التمويل الريفي، والتنمية التي يقودها المجتمع المحلي وغيرها)، من أجل تحديد أفضل الممارسات وتقاسمها وتوثيقها فيما بين الشركاء. ولما كانت جميع المشروعات في موريتانيا مرتبطة ببرنامج فيدافريكا، فسيتم تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات عن طريق هذا البرنامج القائم على الإنترنت، وتغذيتها في أدوات الصندوق لإدارة المعرفة (المجموعات المواضيعية، ومذكرات التعلم، وأدوات اتخاذ القرار، وبوابة الفقر وغيرها). ومن الجلي أن جميع نظم رصد وتقييم المشروعات تؤدي وظيفة أدوات التعلم لتوجيه التنفيذ صوب زيادة الأثر.

## هاء – إطار التمويل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

43- استناداً إلى نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء، سيكون مستوى التمويل للسنة الأولى لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 11.5 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات. ويوضح الجدول 1 أثر المشروع والأداء القطاعي وفق تخصيص الموارد على أساس الأداء.

الجدول 1

### العلاقة بين مؤشرات الأداء والدرجات القطرية

تصور التمويل	التصنيف (+/-1)	درجة أداء القطاع الريفي (0.3/+)	نسبة التغيير في درجة البلد في تخصيص الموارد على أساس الأداء مقارنة مع تصور الأساس
حالة منخفضة افتراضية	5	3.51	21-
حالة الأساس	6	3.81	0
حالة عالية افتراضية	6	4.11	6+

## واو – المخاطر وإدارة المخاطر

44- تشمل المخاطر الرئيسية المتوقعة حالياً ما يلي:

- الاستثمار المتكافئ لعائدات النفط: قلة قليلة من البلدان نجحت في الإدارة السليمة للتدفقات المالية الهامة المتأتية من استغلال الموارد غير المتجددة. وبالفعل، فإن الإخفاق في استثمار الموارد المتزايدة بما يعود بالنفع على جميع فئات سكان موريتانيا حري بأن يؤدي إلى نشوب النزاعات. وبوسع الحكومة أن تقلل من نشوء هذا الخطر بتدعيمها للتنمية المتكافئة من خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

- **التغيير في الترتيبات المؤسسي:** من المحتمل أن يكون للتغييرات التي أدخلت مؤخرا على الهيكل المؤسسي الحكومي (إنشاء وزارات جديدة وإلغاء وزارات أخرى)، والتي جاءت في أعقاب الانتخابات التي جرت مؤخرا، تأثيرات معاكسة على تنفيذ برنامج الصندوق. ومن شأن إنشاء شراكة تنفيذ البرنامج القطري أن يساعد على تخفيف هذا الخطر.
- **تغير المناخ وهجمات المفترسات:** موريتانيا عرضة بصورة بالغة لحالات الجفاف وهجمات المفترسات (الجراد، القراد، الطيور). وسيصبح استحداث تدابير تأقلم مثل نظم وافية للإنذار المبكر وخطط الطوارئ للتأهب للجفاف، إمكانية أن يعمل فقراء الريف على اتخاذ تدابير وقائية يمكن أن تدعمها مثلا، الإدارة المستدامة للأراضي والتي يتم تشجيعها من خلال تجهيز برنامج ممول من مرفق البيئة العالمية.

## COSOP consultation process

1. Aiming to build a coordinated strategic approach based on the country's development priorities as outlined in Mauritania's Poverty Reduction Strategy (*Cadre Stratégique de Lutte Contre la Pauvrete- CSLP II*), of which the second action plan (2006-2010)<sup>10</sup> has recently been finalized, this COSOP is based on in-depth discussions with the Government of Mauritania, other donors, civil society and other partners in development. The COSOP consultation process had in fact begun in late 2004 but came to a halt in August 2005 when Colonel Ely Ould Mohamed Vall, at the head of a 17-member Military Council for Justice and Democracy, seized power in a bloodless coup. He pledged to fight corruption, guarantee freedom of the media, eliminate poverty, alleviate unemployment, handle oil revenues with transparency and promote the role of women and young people in public life. The reform-minded transitional government of Colonel Vall effectively conducted Mauritania's transition to democracy, a process which included: (i) a constitutional referendum in June 2006; (ii) parliamentary and municipal elections in November 2006; (iii) elections to the Senate in January 2007; and (iv) Presidential elections in March 2007. Once IFAD was assured that the promised reforms were actually being undertaken by the transitional Government and that the Government was indeed able to assure economic and political stability, it was able in the Spring of 2006 to reactivate the COSOP consultation and formulation process.
2. In terms of background documents, the Country Portfolio Evaluation (CPE)<sup>11</sup> published by IFAD's Office of Evaluation (OE) in 1998 continues to be a solid, key background document. The CPE provided, in addition to an in-depth assessment of the implementation situation of IFAD ongoing projects at the time, a thorough analysis of the causes of rural poverty in Mauritania and suggestions for future intervention strategies and implementation modalities, some of which are still valid today. Since then, a series of evaluations, reviews and supervision documents undertaken at project level have identified IFAD's achievements and lessons learned for an efficient country strategy design. These include the Interim Evaluation (IE) of the Maghama Improved Flood Recession Farming Project I<sup>12</sup>, the IE of the Oasis Development Project Phase II<sup>13</sup>; the mid-term review of the Poverty Reduction Project in the Aftout Sud and Karakoro (2006)<sup>14</sup>. The COSOP design also extensively benefited from the two most recent poverty analyses published by the Mauritanian authorities and which are used to monitor progress under the CSLP: the *Enquêtes Permanente sur les Conditions de Vie des Menages* (EPCV) undertaken in 2000 and 2004, the main results from which are reported both in the World Bank Country Assistance Strategy (CAS) 2007-2010 and in the CSLP II (2006-2010).
3. The COSOP consultation and formulation process involved a number of steps among which:
  - review of available documents and evaluation of the performance and impact of IFAD-supported interventions in Mauritania between 1980 and 2005 (April-May 2006);
  - participation in the development of the World Bank's Country Assistance Strategy (CAS) 2006-10 (and from which this COSOP has included some sections), including the CAS validation workshop of June 2006 and contribution to the Donor Joint Assistance Strategy matrix 2006-2010 linked to the CSLP's second action plan (May-June 2006);

<sup>10</sup> The first action plan covered the period 2000-2004.

<sup>11</sup> IFAD, Office of Evaluation and Studies, 1998. *République Islamique de Mauritanie: Évaluation du Portefeuille des Projets Finances par le FIDA*, Volumes I-III.

<sup>12</sup> IFAD, Office of Evaluation, 2001. *République Islamique de Mauritanie: Évaluation Interimaire du Projet d'Amélioration des Cultures de Décure à Maghama*.

<sup>13</sup> IFAD, Office of Evaluation (OE), 2002. *République Islamique de Mauritanie: Évaluation Interimaire du Projet de Développement des Oasis - Phase II*.

<sup>14</sup> The mid-term review report is available in the West and Central Africa Division, IFAD.

- COSOP in-country design mission (July 2006) which included: (i) meetings and discussions with relevant Ministries, donors and other partners working in the rural sector of Mauritania; (ii) field visits to the three ongoing IFAD projects, meetings and discussions with community-based associations and IFAD project target group members and (iii) review of the institutional, regulatory and policy environments of the rural sector in Mauritania (see annex II);
- presentation of a draft COSOP to an IFAD PDT (November 2006);
- organization of three portfolio review missions to fill certain gaps of the COSOP: (i) rural finance review mission in October 2006 (see annex III); (ii) gender portfolio review mission of November-December 2006 (see annex IV) and (iii) community-driven development review mission of November-December 2006 (see annex V)
- commissioning and supervising a thesis on "Amartya Sen's Capability Approach in Targeting the Rural Poor in Mauritania"<sup>15</sup>;
- in country workshop (February 2006) to discuss and validate the draft COSOP, with representatives from IFAD, UNOPS, the Government of Mauritania, donors, staff of IFAD ongoing projects, NGOs, farmer organizations as well as other partners (see annex I)
- finalization of the COSOP and presentation to IFAD management (June/July 2007).

---

<sup>15</sup> Kim, Suyun. 2007. *The Capability Approach in Targeting the Rural Poor in Mauritania*. Master's in Human Development and Food Security, University Roma III.

# **Atelier de concertation sur les stratégies d'intervention du FIDA en Mauritanie (COSOP)**

## **21 Février 2007**

### **Rapport de synthèse**

#### **1. Objectifs et portée**

1. L'atelier Atelier de concertation sur les stratégies d'intervention du FIDA en Mauritanie (COSOP) organisé conjointement par le Ministère des Affaires Economiques et du Développement et le FIDA, le 21 février 2007 s'inscrit dans la dynamique d'échange et de concertation autour des programmes de coopération du FIDA en Mauritanie. Cet atelier visait les principaux objectifs suivants:
  - Présenter et discuter avec les administrations et les autres acteurs nationaux le projet de COSOP avant son adoption par le Conseil d'administration du FIDA
  - Valider avec les participants le document du COSOP
  - Recueillir les propositions et suggestions de la partie nationale en vue d'améliorer et de préciser le contenu du COSOP
  - Enclencher une dynamique de concertation et d'échange favorable à l'appropriation du COSOP
  - Contribuer au Renforcer les espaces de communication entre le gouvernement et le FIDA pour une meilleure mise en œuvre des projets FIDA en Mauritanie.
2. L'atelier a réuni les principaux acteurs et partenaires institutionnels et associatifs dans la planification, le financement, l'exécution et le suivi évaluation des projets de développement notamment
  - Les administrations et directions techniques des ministères
  - Les projets FIDA
  - Les agences du système des Nations Unies
  - Les agences de coopération bilatérale
  - Les organisations non gouvernementales
  - Les associations communautaires de base et associations des bénéficiaires
  - L'association des maires
  - Le secteur privé
  - Le FIDA
  - L'UNOPS

#### **2. Déroulement**

3. Les travaux de l'atelier se sont déroulés sous la présidence du Chargé de Mission auprès du Ministre des Affaires Économiques et du développement.
4. Le CPM et le consultant ont fait une présentation détaillée du document d'exposé des stratégies d'intervention COSOP. A l'issue de la présentation du COSOP, les débats en plénière ont été ouverts et des échanges fructueux ont permis de recueillir les points de vue des participants et d'apporter des réponses de clarification aux questions posées. Après les discussions en plénière, trois groupes de travail (finance rurale, CDD, filières agricoles) ont été constitués pour analyser le document et formuler les propositions pour son amélioration. Une restitution des travaux de groupe a été faite et des discussions s'en sont suivies.

### 3. Conclusions et recommandations

5. Les participants se sont félicités de la qualité du document d'exposé des stratégies d'intervention du FIDA en Mauritanie et l'ont validé moyennant les observations et recommandations suivantes:
  - réviser et corriger les données et informations contenues dans certains paragraphes notamment les données sociales et démographiques et les données sur le pétrole
  - revoir et actualiser les données relatives aux interventions des différents partenaires en particulier les agences des Nations Unies
  - promouvoir des institutions des ruraux pauvres durables par l'amélioration des techniques de ciblage de bénéficiaires, la mise en place des mécanismes locaux de concertation et des cadres nationaux de consultation et de coordination
  - Assurer l'inclusion des plus pauvres femmes, et des jeunes dans la prise de décision:
  - combiner les critères nationaux (CSLP) d'évaluation de la pauvreté et la perception locale des communautés.
  - mener des enquêtes (Études par des expertises avérées
  - tenir compte dans cette approche communautaire des dimensions de la pauvreté monétaire et d'accès à des biens durables
  - favoriser les débats et instituer l'approche focus groupe pour un meilleur ciblage des propriétés /prise de décision.
  - promouvoir la décentralisation pour l'élaboration / adoption des plans villageois de développement en impliquant les communes.
  - agréger les différents plans villageois en PDC
  - impliquer les communes dans l'adjudication des marchés villageois
  - renforcer les capacités des communautés villageoises et les communes dans la gestion des marchés (adjudication, suivi et contrôle...)
  - approfondir la réflexion sur les procédures de passation des marchés communautaires à petite échelle
  - fédérer toutes les interventions (État, bailleurs) au sein d'un seul comité de développement villageois: concertation, bailleurs, gouvernant au plan national, pilotée par le MAED
  - accorder une attention particulière au développement des filières dattes, maraîchage, élevage (petits ruminants), céréales et cultures pluviales
  - améliorer les productions par la lutte contre les ennemis des cultures, l'augmentation des rendements et les techniques de stockage + emballage
  - appuyer les IMF rurales dans une perspective de professionnalisation en respectant les règles de subventions au développement et apportant l'appui technique
  - définir une politique de crédit /IMF qui tient compte de l'adaptabilité des produits financiers par rapport aux cibles, au calendrier des activités, l'encouragement de l'épargne locale et la définition des critères d'éligibilité au crédit par rapport à la demande de crédit (activité)
  - mettre en place des critères de priorisation de l'intervention en différenciant entre les besoins des pauvres et des moins pauvres
  - prévoir la subvention d'équilibre à l'occasion de la création de toute IMF, équipement, locaux et fonds de roulement.



## Country economic background

<b>Land area (km<sup>2</sup> thousand) 2004 1/</b>	1025	<b>GNI per capita (USD) 2004 1/</b>	530
<b>Total population (million) 2005 1/</b>	3	<b>GDP per capita growth (annual %) 2003-04 1/</b>	4.5
<b>Population density (people per km<sup>2</sup>) 2005 1/</b>	3.4	<b>Inflation, consumer prices (annual %) 2005 1/</b>	12.1*
<b>Local currency: Mauritania Ouguiya</b>	MRO	<b>Exchange rate: USD 1 =</b>	218.250
<b>Social Indicators</b>		<b>Economic Indicators</b>	
Population (average annual growth rate) 1990-2004 1/	2.7	GDP (USD billion) 2005 1/	1.9
Population annual growth 2005 2/	2.6	<u>Average annual rate of growth of GDP 3/</u>	
National poverty rate 2004 1/	46.7	1990-1999	4.5
Crude death rate (per thousand people) 2004 1/	14	2000-2004	4.7
Crude birth rate per 1,000 people 2004 1/	41	<u>Average annual rate of growth of real per capita GDP 3/</u>	
Migration rate (per thousand people) 2004 1/	27	1990-1999	1.6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2005 1/	78	2000-2004	1.8
Under-five mortality rate (per 1 000) 2005 1/	125	<u>Sectoral distribution of GDP 2004 1/</u>	
Life expectancy at birth (years) 2005 1/	53.7	% agriculture	18
Population age composition (as % of total population) 2004 1/		% industry	24
Ages 0-14	43.1	% manufacturing (calculated as 5% of industry)	10
Ages 15-64	53.5	% services	48
Ages 65+	3.4		
Proportion of males to females 1/	0.95	<u>Consumption 2005 4/</u>	
Ratio of estimated female to male earned income 2/	0.5	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	22.5
Rural population (%of total population) 2004 3/	37	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	92.4
Number of rural poor (million) 2004 3/	1.1	Gross domestic savings (as % of GDP)	-14.9
Rural population below the poverty line (%of total rural population) 2004 5/	59	Average inflation consumer prices (annual %) 2000-2004 7/	6.5
Total labour force (million) 2005 9/	1.6		
Unemployment rate (% total labour force)2004 9/	31.2	<b>Balance of Payments (USD million)</b>	
Female labour force as % of total 2004 8/	39.1	Merchandise exports 2004 1/	400
Labor force employed in agriculture (% of total laabor force) 2004 7/	40	Export of goods and services (as a % of GDP) 2004 1/	29
Female participation rate (% of female labour force) 2006 9/	54.1	Export growth (%) 2004-05 5/	47.8
Male participation rate (% of male labour force) 2006 9/	83	Export average annual growth (%) 2001-04 /5	5.6
<b>Education</b>		Merchandise imports 2004 1/	410
School enrolment, primary (% gross) 2004 1/	94	Balance of merchandise trade	-10
Primary completion rate 2004 (% of population) 1/	43	Current account balances (USD million) 4/	-517
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2005 1/	49	before official transfers 2004 1/	na
Adult literacy rate (% ages 15 and older) 2004a - female 3/	43	after official transfers 2004 1/	na
Adult literacy rate (% ages 15 and older) 2004a - male 3/	60	Foreign direct investment, (million) net 2004 1/	300
General government expenditure on education (% GDP) 2003-04 2/	3.4	Current account balance (as a % of GDP) 2005 7/	-46.9
		Current account balance (as a % of GDP) 2006 7/	-9
<b>Nutrition</b>		<b>Government Finance</b>	
Daily calorie supply per capita		Overall surplus/deficit (as % of GDP) 2005 4/	2.4
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 1/	34.5		
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 1/	31.8		

<b>Health</b>		Fiscal deficit (as % of GDP) 2005 1/	-8.8
Health expenditure, total (as % of GDP) 2004 1/		Fiscal deficit (as % of GDP) 2001-2004 8/	-9.9
General government expenditure on health (% GDP) 2003-04 2/	3.2	Total <i>final consumption</i> expenditure (% of GDP) 2004 4/	21.9
Share of total expenditure on health 2003 3/	77	Total external debt (USD million) 2004 4/	2 297
Share of total government expenditure 2003 3/	14	Total debt/GDP 2004 4/	148.4
Physicians (per thousand people) 2004a 2/	11	Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	73
Total Population using improved water sources (%) 2002 3/	56	Total debt service (% of exports of goods and services) 2004 4/	8.9
Rural population with sustainable access to improved water sources (%) 2002 3/	45	Interest payments/GDP 2004 4/C16	1.2
Population with access to essential drugs (%) 1999 2/	na	Lending interest rate (%) 2004 1/	21
Total Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	34	Deposit interest rate (%) 2004 1/	8
Rural population with sustainable access to improved sanitation facilities (%) 2002 3/	9		
<b>Agriculture and Food</b>			
Agriculture (value for food na) imports (% of merchandise imports) 2004 3/	84		
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2004 1/	40		
Food production index (1999-01=100) 2004 3/	109		
Yields of irrigated rice (tons per ha) 2003-05 8/	4.2		
Yield of dryland food crops (tons per ha) 2004 8/	0.8		
<b>Land Use</b>			
Arable land as % of land area 2001-03 1/	0.5		
Forest area as % of total land area 2001-03 1/	0.3		
Irrigated land as % of cropland 2001-03 1/	9.8		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* 2006 & the *Little Data Book* 2006

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

3/ World Bank, *Africa Development Bank Indicators* 2006

4/ World Bank, *Mauritania at Glance* 2006 (prepared by country unit staff)

5/ World Bank, *Country Assistance Strategy 2006-2010* (some data source are from the Islamic Republic of Mauritania, Household Survey 2004)

6/ UNICEF statistics - data elaborated from the World bank.  
([http://www.unicef.org/infobycountry/mauritania\\_statistics.html](http://www.unicef.org/infobycountry/mauritania_statistics.html))

7/ *Economic Intelligence Unit, Country Report April* 2007

8/ PRSP II

9/ ILO African Development Trend 2007

\* Inflation is forecast to remain in single digits at 8% in 2007 and 6.4% in 2008 (EIU Mauritania Country Brief 2007). 5.6% is the average inflation rate recorded for the period 1990-2004 (source 2/ (UNDP 06)

## COSOP results management framework

Column 1-Country Strategy Alignment	Columns 2-4-Key Results for COSOP			Column 5-COSOP Institutional/Policy Objectives
<i>Poverty Reduction Strategy (CSLP) target</i>	<i>COSOP strategic objectives</i>	<i>COSOP outcome indicators related to the strategic objective</i>	<i>COSOP milestone indicators showing progress towards SO</i>	<i>Specific policy/institutional ambitions related to the SO</i>
<p>CSLP Strategic objective 4: Improve governance and build institutional capacities through</p> <p>4.4.2 strengthening the tools and capacities to plan and manage at local level;</p> <p>4.5.1 strengthening the management capacity and organization of civil society organizations</p>	<p>SO1: Strengthen institutions of the rural poor using community-driven development approaches</p>	<p>The Union of the AGPOs is recognized by its base as its official representative on all questions concerning Oases development and has established linkages at the decentralized communal levels by 2010.</p> <p>The Association of <i>Walo</i> users is recognized by its base as its official representative; through membership payments it is able to effectively manage the <i>Walo</i> infrastructure entrusted to them by GoM by 2009.</p> <p>Priority investments negotiated, planned and managed by rural poor: 80 per cent of the target group uses the infrastructure and services provided (70.000 in Oases, 150.000 in Aftout and Karakoro and 74.000 in Maghama).</p> <p>20 per cent of all management committee positions are held by women by 2010.</p>	<p>69 executive committees of the associations for the participatory management of the oases (AGPOs) are democratically elected and membership in the Union of the AGPOs by paying their quotas, 22 village development committees in the Maghama region have democratically elected members in the Association of the <i>Walo</i> users and pay their membership quotas.</p> <p>69 participatory oasis development plans, 21 participatory communal development plans and 22 participatory village development plans are established. The oases and village development plans are included in the decentralized communal development plans.</p> <p>Capacity-building programs include specific training for women and girls, particularly for increasing their decision-making roles.</p>	<p>GoM accepts delegation of procurement for local shopping to village/oasis/communal management committees through a decree.</p> <p>The three ongoing projects share experiences and lessons learned on the CDD intervention approaches, promote best practices among each other and establish how best to develop linkages between the grass-roots and the meso-level.</p> <p>IFAD, WB, UE and other donors coordinate and promote a similar CDD intervention approach at least in the areas where they operate together.</p> <p>Contribute to an IFAD CDD decision tools document.</p>

<p>CSLP Strategic Objective 2: Promote access to capital and to its economic activities (anchor economic growth to the economic conditions of the poor) through:</p> <p>2.3.1 Improving the access of the rural poor to microcredit</p>	<p>SO2: Promote sustainable rural financial services</p>	<p>MICOs report on the MIX market by end 2010.</p> <p>CAVECs begin to access the large remittances in the Maghama region by 2011.</p>	<p>The current Oasis Mutual Investment Associations system (MICOs) is redressed: all MICOs not having adequate reimbursement rates by end of 2007 are closed down; MICOs receive professional assistance through a contract established with a microfinance operator by end 2007; an analysis is made of densification and product diversification possibilities by end 2008; MICOs substantially increase outreach by 2010.</p> <p>Two CAVEC are established with the support of a professional microfinance operator, one in ARR and one in Maghama by end 2008.</p>	<p>Establishment of a national rural finance unit together with AfDB and UNDP.</p> <p>Creation of MICO unions together with the AfDB-funded CECELS.</p> <p>Contribution to the WCA rural finance action plan and IFAD rural finance policy.</p>
<p>CSLP Strategic Objective 2: Promote access to capital and to its economic activities (anchor economic growth to the economic conditions of the poor) through:</p> <p>2.1.3 Diversify, enhance sustainability and intensify crop production</p>	<p>SO3: Achieve sustainable agricultural development</p>	<p>At least five commodity-chains linking the rural poor to markets in partnership with the private sector are operational by 2011.</p>	<p>Pro-poor commodity-chain potential development analysis undertaken in 2007.</p>	<p>Current and planned investments in the road network, also linking poorest rural areas to markets, respect planned delivery schedules.</p>

## Previous COSOP results management framework

### (a) Context

1. The 2000-2004 Country Strategic Opportunities Paper (COSOP) of IFAD, was not designed along a Results Management Framework such as is foreseen today. This appendix thus provides an overview of the main results achieved *vis-à-vis* the COSOP's defined priorities rather than *vis-à-vis* baseline indicators. Despite the fact that the COSOP's time-frame, 2000-2004, was exactly the same as that of Mauritania's first action plan (2000-2004) under its Poverty Reduction Strategy (*Cadre Stratégique de Lutte Contre la Pauvreté*-CSLP), the COSOP was actually designed before the CSLP and its relative action plan were approved. Thus, the COSOP actually makes reference to Mauritania's national strategy for poverty alleviation of 1997 identified by the specialized agency for poverty reduction, the *Haut Commissariat pour la Lutte contre la Pauvreté*, and which focused on five key objectives: (i) labour intensive public works, (ii) credit schemes for microenterprises and artisanal fisheries, (iii) development of rural community infrastructures, (iv) support to improved decentralized service delivery; and (v) the establishment of a poverty monitoring system.
2. Between 1994 and 2001, due to the persistence of a non-conducive environment for rural development, there were no new IFAD-funded projects in Mauritania. The country portfolio evaluation undertaken by IFAD's Office of Evaluation and Studies (OE)<sup>16</sup>, in collaboration with the West and Central Africa division (PA) and published in 1998, gave an in-depth assessment of IFAD ongoing projects, a thorough analysis of the causes of rural poverty in Mauritania and suggestions for future intervention strategies and implementation modalities such as: (i) exploiting the synergies for policy dialogue and investment lending can be an effective tool for improving the environment for rural development in Mauritania; (ii) effective participation of beneficiaries, without excluding anyone, in project formulation and implementation is critical for the achievement of the poverty reduction goals of IFAD projects in Mauritania; (iii) significant departure from traditional arrangements for project implementation is needed in order to ensure full autonomy of project management units, explicit protection from political interference, including systematic reliance on contractual arrangements with civil society institutions and on competitive selection of project staff under time-bound contracts; (iv) close monitoring of agreed decisions on personnel and financial management procedures is essential for proper project implementation.
3. The COSOP 2000-2004 and the subsequent design of the three currently ongoing IFAD interventions, the PASK, the Maghama Flood Recession Project Phase II (Maghama II) and the Oasis Sustainable Development Programme (PDDO), all drew heavily from the CPE and the lessons learned described above. The COSOP aimed at renovating and strengthening the collaboration and policy dialogue with the Government of Mauritania (GoM) in order to mainstream rural development in national policy agenda, increase empowerment of rural populations, and cooperate more with civil society institutions. It should be highlighted that the partnership established at the time between the WCA division and OE within the context of the Mauritania portfolio can be considered a successful story in terms of knowledge sharing for improved design and implementation.

### (b) IFAD Proposed Strategy under the COSOP 2000-2004

4. Aiming at mainstreaming the policy issues and investment opportunities most critical to the well being of the rural poor, IFAD planned to use a two-pronged approach: (i)

<sup>16</sup> Today's Office of Evaluation.

exploiting the synergies between policy dialogue and investment funding; and (ii) leveraging its capacity for policy dialogue and its finite financial resources through strategic alliances and partnerships with other donors sharing the same objectives and approaches. Interventions were envisaged to focus on the promotion of:

- the empowerment of rural populations, particularly the IFAD target group, to participate effectively in setting local development priorities, in defining and implementing local development programs, and in partaking of their benefits;
  - the development of grass-roots organizations with enhanced capabilities for advocacy and program design and implementation;
  - the decentralization of rural development processes through the establishment of effective mechanisms for transferring resources to the rural populations for the funding of local development programs that address their priorities; and
  - the alleviation of the access problems faced by the rural poor to land tenure security, to financial capital, and to markets.
5. The following cross-cutting issues chiefly guided the COSOP:
- **Targeting** the most vulnerable among the rural poor, those excluded from decision process and from the benefit of economic growth such as: (i) former slaves and other lower castes that have settled after independence in camps around towns and along major roadways, called "adwaba"; (ii) women and youth and (iii) small farmers depending of rain-fed agriculture for their livelihood.
  - **Policy dialogue** with the GoM to address those issues most critical to the interests of IFAD target groups such as: (i) design and mainstream a legal framework for the establishment of local development organizations; (ii) strengthen rural decentralization through capacity-building; and (iii) ensure that reforms and land tenure are not biased against landless farmers and other vulnerable groups and that they provide for their secured access to extended use rights and farm land.
  - **Partnerships and strategic alliances building** as essential both to leveraging the needs of the most rural poor disadvantaged groups and to meeting the funding requirements of proposed action. Among the potential partners mentioned in the COSOP were: (i) the German-cooperation and the WB as possible partners targeting most disadvantaged rural groups and strengthening the decentralization process; (ii) the Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD), and the European Union to provide financial support to rural infrastructure activities in the Oasis regions; and (iii) Local and international NGOs to be partners in project implementation.
6. In view of an enhanced lending portfolio the COSOP envisaged funding three operations during the period 2000-2004 through concessional loans.
- (c) Main results achieved by IFAD during COSOP implementation**
7. The COSOP served as the guiding framework of the three new projects financed by IFAD between 2001 and 2004 for an overall concessional loan amount of US\$33 million (just 15 per cent less than the US\$39 million overall loan amount for the previous eight projects approved between 1980 and 1994.
8. After seven years since IFAD's Board approved the last loan to Mauritania, in October 2002, July 2003 and November 2004, the following three operations respectively became effective (i) the Poverty Reduction Support Project in Aftout South and Karakoro (PASK) in support of the *Adwaba* communities; (ii) the Maghama Flood Recession Project Phase II (Maghama II) targeting the rural poor in rain-fed and flood recession farming areas; and (iii) the Oasis Sustainable Development Programme (PDDO) seeking to broaden the support provided to the rural poor populations of the oasis regions.
9. In terms of cofinancing, it should be highlighted that the GoM has given high priority to the IFAD portfolio since it is contributing with counterpart funding amounting to

US\$20 million, about sixty percent of IFAD's overall total loan amount for the three projects of US\$33 million: (i) US\$8.12 million HIPC funding in support of the rural infrastructure investments prioritized by the target group in the communal development plans under the PASK project (US\$11.3 million IFAD loan and US\$3.49 million OFID loan); (ii) US\$8.15 million to the PDDO (US\$11.41 million IFAD loan); and (iii) US\$1.25 million additional, unexpected resources after three years of implementation of the Maghama II project plus the original US\$1.42 million counterpart funds while the World Bank also recently contributed an unforeseen US\$1.2 million for heavy rural infrastructures to the same project (US\$10 million IFAD loan). In 2006 IFAD began official procedures to access US\$5 million from the Global Environment Fund (GEF) to cofinance the sustainable management of the Oasis environment.

10. In terms of the empowerment of rural populations and the development of grass-roots organizations, one of the most important achievements of IFAD activities in Mauritania has been the support and development of institutions of the rural poor through the adoption of the Community-Driven Development (CDD) approach in most disadvantaged regions addressing the poorest segments of the population. As a result of capacity-building and information campaigns, the associations for the participatory management of the Oasis have decided to form a union of associations having the objective of becoming a counterpart *vis-à-vis* the government with regard to development activities in the oasis regions. The participatory approach in implementation is having an important impact in the area of social organization and changing attitudes among oasis communities. Farmers' groups supported under the Maghama project, decided to establish an association of users of the *walo* and have asked to take over full responsibility of the management of the flood recession infrastructure built under the Maghama II. Capacity-building to grass-roots organizations has been carried out by involving local NGOs and service providers, some receiving specific capacity-building training by IFAD. Support to women and youths is achieved through Information, Education and Communication (IEC) campaigns as well as functional literacy trainings addressing the specific needs of women and youths. The representation of women and youths in village/oasis/commune development committees is also promoted by establishing quotas and through sensitization and capacity-building activities.
11. In terms of the decentralization of rural development processes, all three projects have the objective of establishing, in a democratic fashion, village/oasis/communal management committees which in turn develop participatory village/oasis/communal development plans which make specific efforts to identify and target the poorest. All projects avoid direct targeting of a specific group within a community, but address the entire population and guide them towards a process of participation in decision-making on development priorities, expressed through development plans. These plans are based on communal interest, and do not exclude anyone *a priori*. From these village development plans a list of central priorities is made and the projects finance the priorities established by villagers themselves. In addition, the Maghama II project has begun delegating the procurement of local shopping directly to the communities. The communities therefore analyse contract offers for the building of simple infrastructure and select the contractor, supervise the works, and decide on payment. Not only is this an extremely empowering tool, it is also having an indirect impact on the creation of local employment in the Maghama area.
12. In terms of the alleviation of the access problems faced by the rural poor to land tenure security, the successful negotiated land agreement (*Entente Foncière*), a pre-condition for the effectiveness of the Maghama I project which took two years of negotiations and was eventually signed between land owners and poor farmers, demonstrates the importance of working through local communities and through customary laws governing community assets. Involving the local notables in these processes is a necessary condition of success. In August 2004, all 28 villages had

signed the land agreement and were having a social land survey. The signature of the Entente is a unique demonstration of the solidarity ties existing in the project area through which land owners have agreed to facilitate land access for those having no land titles and costly and precarious access to land use. In particular the abolition of the *rempetien* (50 per cent of the harvest paid to the owner), the abolition of the duties to be paid to the owner for the succession of a precarious status land-user, the lessening of the *assakal*, the obligation to cultivate together the land in the *walo*, and the abolition of the role played by chief of the land (*diombedi*). Concerning land distribution, only 11 villages out of the 28 that have signed the Entente, were able to effectively share the land in the *walo* with precarious status land-users. Those villages are called "donor villages". Out of these 11 villages, 6 *procès-verbaux d'insertion* (PVI) were signed during phase I of the project. These PVI do not represent a recent distribution of the land of the *walo* to new precarious users but the written formalisation of an existing situation; 5 PVI are still to be signed<sup>17</sup>. An interministerial group of the GoM has adopted the mechanisms of the Maghama negotiated land access, the *procès-verbaux d'insertion* (PVI), as the instrument for securing land access for the poorest and landless members of the project zone.

13. In terms of the alleviation of the access problems faced by the rural poor to financial capital and markets, IFAD's experience shows how rural finance initiatives can be successful when adapted to the local context, when professionally supported, and when projects have the longer-term duration required for the creation of sustainable rural financial institutions. The Oasis projects have developed a network of 60 MICO, the Oasis version of the Financial Services Associations (Oasis Mutual Investment Associations), which are innovative, ownership based rural finance institutions in Mauritania and are currently the only reasonably extensive rural financial network catering to the rural poor. However, they are currently facing important sustainability and professionalization problems which will need to be addressed during the next COSOP life-span. During the implementation of the COSOP, access to markets was given focus mainly through the development of road infrastructure financed through counterpart and other donor financing. Now that this road infrastructure is in place, the next COSOP will be able to better address commodity supply chains and marketing strategies which will benefit the rural poor.

**(d) Conclusion**

14. The COSOP 2000-2004 has achieved most of the objectives set out at the start. In particular, through the well designed strategic dimension of the COSOP, IFAD has been able to build institutions of and for the rural poor where the poor are becoming active players of their own development. Building institutions is a long-term investment and IFAD should continue focusing on these institutions and providing further support in order for them to become better organized, to further reach out to their base and become fully recognized negotiating partners vis-à-vis the GoM and donors.

---

<sup>17</sup> UNOPS, aide-mémoire, Maghama II supervision mission, 4 December 2006.



## Key file 1: Rural poverty and agricultural/rural sector issues

DOMAINE PRIORITAIRE	GROUPE CIBLE	PRINCIPAUX PROBLÈMES	ACTIONS REQUISES
Zone d'agriculture irriguée	Petits agriculteurs	Statut foncier précaire Aménagements peu satisfaisants Non-maîtrise de la gestion de l'eau Accès limité aux intrants et au crédit	Négocier des ententes foncières Réhabiliter les anciens aménagements Former les usagers à la gestion de l'eau Développement de services financiers ruraux
Zone d'agriculture de décrue	Agro-éleveurs Petits agriculteurs	Statut foncier faible ou précaire Difficultés d'accès aux marchés (enclavement) Difficultés d'accès au crédit	Négocier des ententes foncières Participer au désenclavement de la zone Développer des services financiers ruraux
Zone agriculture pluviale	Agro-éleveurs  Éleveurs transhumants	Difficultés d'accès aux marchés Insuffisance des services d'appui  Difficultés d'accès au crédit Conflits avec les agriculteurs Difficultés d'accès aux ressources (eau, terres, végétation) Insuffisance des infrastructures vétérinaires et zootechniques	Participer au désenclavement (pistes rurales) Formation des agents de développement et des responsables des organisations locales Développer des services financiers ruraux Développer des mécanismes de médiation autorités locales/agriculteurs/éleveurs Appuyer le développement des infrastructures vétérinaires et zootechniques
Oasis	Agro-éleveurs	Insuffisance et dégradation des ressources productives (eau, terres, végétation) Menaces d'ensablement Difficultés d'accès aux marchés Difficultés d'accès au crédit Vieillessement des plantations de dattiers	Promouvoir et appuyer les organisations locales de gestion participative des RN Appuyer les actions de fixation des dunes Appuyer les actions de désenclavement Appuyer le développement des MICO Appuyer la recherche et l'amélioration des techniques de phéniculture
Zone pastorale	Éleveurs transhumants	Capitalisation excessive en bétail sur pied et dégradation des parcours Insuffisance des infrastructures et des services vétérinaires et zootechniques	Vulgariser les pratiques d'exploitation rationnelle du cheptel et des parcours Développer des services vétérinaires et mettre en place des infrastructures d'appui à la santé et à la production animales Promouvoir la création des unités de transformation et de commercialisation des productions animales (lait, viande, cuirs et peaux) Promouvoir le ménage des petits animaux au niveau des ménages

## Key file 2: Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis)

INSTITUTION	FORCES	FAIBLESSES	OPPORTUNITÉS / RISQUES	REMARQUES
<b>I. Institutions publiques</b>				
1. Ministère des affaires économiques et du développement (MAED)	Restructuration interne réalisée pour assurer coordination et suivi des actions de développement	Structures techniques encore en rodage	Servir de cadre effectif de coordination des actions et des acteurs du développement	Besoin de renforcement technique
2. Ministère du développement rural (MDR)	Existence de stratégies et de politiques sectorielles Disponibilité de CMDT sectoriel Appuis importants des PTF dans le développement rural Bonne collaboration avec les OR	Présence insuffisante sur le terrain, en qualité et en quantité Manque d'harmonisation et difficultés d'application de la législation rurale Faible niveau de délégation de pouvoir au niveau régional et local	Servir de relais entre les organisations rurales et les autres intervenants en développement rural Fournir de support institutionnel aux interventions des projets	Nécessité de renforcer les capacités techniques des cadres et du personnel de terrain
3. Ministère de l'hydraulique et de l'énergie (MHE)	Existence d'une politique de développement hydraulique Présence sur terrain d'une structure (ANEPA) et de techniciens compétents en matière d'hydraulique rurale	Absence de document de politique énergétique Insuffisance de délégation de pouvoir au niveau régional	Fournir l'expertise technique pour l'élaboration des dossiers techniques et la supervision des réalisations hydrauliques Risques de conflits de compétences avec MDR pour l'utilisation de l'eau rurale	Nécessité d'un cadre de concertation technique avec le MDRE et d'autres intervenants sur terrain en matière de développement rurale et de gestions des ressources naturelles (eau, bois, etc.)
4. Ministère de l'intérieur, des postes et télécommunications (MIPT)	Contacts permanents avec la population via les administrations locales Présence de services fonciers au niveau départemental	Absence d'une politique prospective d'aménagement du territoire Progression lente du processus de décentralisation	Collaboration institutionnelle dans l'appui aux communautés et organisations rurales	Nécessité d'appuyer le processus de décentralisation

5. Secrétariat d'État à la condition féminine (SECF)	Implication importante des femmes dans les activités économique Existence de référentiels importants sur des AGR	Persistance des comportements et des pratiques discriminatoires envers les femmes Féminisation de la pauvreté	Partenariat avec des organisations féminines dans des actions de lutte contre la pauvreté	Nécessité de promouvoir des actions spécifiques de lutte contre la pauvreté et les pratiques discriminatoires envers les femmes
6. Commissariat aux droits de l'homme, à la lutte contre la pauvreté et à l'insertion (CDHLCPI)	Vision claire de la politique de lutte contre la pauvreté Disponibilité de moyens financiers importants	Mandat trop vaste: droits de l'homme, lutte contre la pauvreté, insertion des couches marginalisées	Cofinancement des actions de lutte contre la pauvreté Risques de conflits de compétence avec le MDR	Support pour l'intégration des politiques des groupes les plus vulnérables des zones rurales
7. Commissariat à la sécurité alimentaire (CSA)	Moyens financiers importants Existence d'une agence spécialisée d'exécution de microprojets (AEMP)	Absence d'une stratégie nationale de sécurité alimentaire	Cofinancement des actions de sécurité alimentaire Partenariat avec AEMP pour l'exécution de microprojets	Nécessité de se doter d'une stratégie nationale de sécurité alimentaire
8. Services techniques déconcentrés	Compétences techniques Proximité avec les populations	Manque de moyens matériels, logistiques et financiers Faible niveau de délégation de pouvoir et de responsabilités	Partenariat technique comme opérateurs dans le suivi et l'exécution des actions promues par les projets	Nécessité de délégation effective de pouvoir et de responsabilités du niveau central vers le niveau local
9. Collectivités locales	Proximité des populations	Insuffisances des ressources propres Faible niveau de formation Poids important des autorités de tutelle	Partenariat institutionnel dans les actions d'appui aux communautés de base	Nécessité d'accélérer le processus de décentralisation Besoins de renforcement de capacités

\* L'analyse se réfère à la période précédant la constitution du nouveau gouvernement créée en fin d'avril 2007. Le nouveau gouvernement prévoit les changements suivants: (i) Le Ministère des affaires économiques et du développement (MAED) a été incorporé dans le Ministère de l'Économie et Finance; (ii) Le Ministère du développement rural a été incorporé dans le Ministère de l'agriculture et l'élevage, (iii) le Commissariat aux droits de l'homme, à la lutte contre la pauvreté et à l'insertion (CDHLCPI) a été incorporé dans le Ministère de la décentralisation et du développement local.

<b>II. Institutions socioprofessionnelles</b>				
1. Association des usagers du Walo (AUW)	Relais pour la gestion des aménagements agricoles	Faible niveau de formation des membres et des dirigeants	Transfert des aménagements agricoles à l'Association	Besoin de renforcement des capacités techniques et de gestion des responsables
2. Association de gestion participative des oasis (AGPO) et leur Union	Mobilisation des populations oasiennes et volonté de prise en charge de leurs ressources naturelles	Confusion de responsabilités avec les communes et les services techniques en matière de gestion des ressources naturelles	Partenariat technique et institutionnel dans les activités oasiennes	Nécessité de clarifier les rôles et responsabilités des différents intervenants dans la gestion des ressources naturelles
3. Groupement national des associations pastorales (GNAP)	Importantes capacités de lobbying auprès des administrations et des PTF	Absent dans l'Adrar et le Tagant	Partenariat technique dans la définition, le suivi et la mise en œuvre des actions d'appui à l'élevage	Besoin de renforcement des capacités techniques et de gestion des responsables
4. Coopératives agricoles	Présence dans tout le pays	Faible niveau de formation et de structuration	Partenariat technique dans la définition, le suivi et l'exécution des actions d'appui à l'agriculture	Besoin de renforcement des capacités techniques et de gestion des responsables
5. Coopératives d'épargne et de crédit	Appui important des PTF, des ONG et du Gouvernement	Insuffisance de contrôle et de suivi de la part de la BCM	Partenariat technique dans les actions d'appui aux communautés	Besoin de renforcement des capacités techniques et de gestion des responsables
6. Mutuelle d'investissement et de crédit oasiens (MICO)	Présence dans les oasis appuyés	Insuffisance de professionnalisme des promoteurs de la microfinance Insuffisance de contrôle et de supervision de la part de la BCM	Partenariat technique dans les actions d'appui aux communautés oasiennes	Besoin de renforcement des capacités techniques et de gestion des responsables
7. Centre national du patronat mauritanien (CNPM) / Fédération des agriculteurs et éleveurs mauritaniens (FAEM)	Interlocuteur reconnu des PTF et du Gouvernement	Faible niveau d'organisation interne	Dialogue politique sur la conception et la mise en œuvre des actions de développement	Besoin appui institutionnel
<b>III. Institutions privées</b>				
1. Association nationale pour le développement local (ANADELPA)	Bonne connaissance du milieu rural et surtout oasien Maîtrise des techniques d'animation et de communication	Personnel insuffisant Insuffisance des moyens logistiques	Prestataire de services	Besoin renforcement des capacités, humaines et logistiques

	participatives			
2. Association des professionnels et opérateurs de la micro-finance (APROMI)	Volonté de former les professionnels de microfinance	Beaucoup de professionnels de microfinance n'en font pas partie	Prestataire de services	Besoin renforcement des capacités, humaines et logistiques
3. Association pour la promotion de la micro-entreprise (APEM)	Volonté de former les professionnels de micro-entreprise	Beaucoup d'entrepreneurs restent méfiants	Prestataire de service	Besoin renforcement des capacités, humaines et logistiques
5. Fédération luthérienne mondiale (FLM)	Moyens financiers et logistiques importants Personnel qualifié	Etiquette religieuse suscite méfiance dans certains milieux	Cofinancement Prestation de services	
6. Caritas	Moyens financiers et logistiques importants Personnel qualifié	Etiquette religieuse suscite méfiance dans certains milieux	Cofinancement Prestation de services	
7. Association française de Volontaires du Progrès (AFVP)	Bonne connaissance du terrain Soutien de la coopération française	Présence limitée sur le terrain	Cofinancement Prestation de services	
8. Groupe de recherche et d'échanges technologiques (GRET)	Personnel technique qualifié et spécialisé	Présence limitée sur le terrain	Prestation de services	En Mauritanie, le GRET intervient dans le développement urbain et la microfinance

## Key file 3: Complementary donor initiative/partnership potential

### Key file 3a

BAILLEUR DE FONDS	PROJETS OU AUTRES INTERVENTIONS	DOMAINE D'INTERVENTION	ZONE D'INTERVENTION	ETAT D'AVANCEMENT	SYNERGIE/COMPLÉMENTARITÉ
<b>1. Banque Mondiale</b>	Suivi du CAS 2007-2010	Programmation et suivi des interventions	Global	2007-2010	Concertation et harmonisation des interventions
	PDIAIM 2	Agriculture irriguée	Zone du fleuve	2003-2007	Réhabilitation périmètres irrigués, gestion de l'eau agricole, systèmes financiers ruraux, statistiques agro-pastorales
	PDRC	Développement rural et communautaire	Zone d'agriculture pluviale	2004-2011	Mise en place et appui aux activités des associations de développement communautaire Développement des AGR
	PRISM 2	Renforcement des capacités du secteur minier	National		Développement des micro-entreprises
	PNDSE	Education	National		Formation professionnelle
	PRECASP	Renforcement des capacités	National	2007-2011	Appui à la Décentralisation
	Programme santé/nutrition		National	2006-2010	Lutte contre les pandémies, notamment VIH/SIDA
	BM/GEF Watershed	Environnement	Nationale		Gouvernance locale des RN
<b>2. BAD/FAD</b>	PADEL	Elevage	National	2001-	Santé et production animales
	Lutte préventive contre le criquet pèlerin	Agriculture	National	2004-2009	Informations agricoles
	Hydraulique rurale	Accès à l'eau	Aftout		Gestion de l'eau
<b>3. BID</b>	Réhabilitation petits et moyens périmètres irrigués	Agriculture	Zone du fleuve Sénégal	2003-2007	Vulgarisation agricole
	Projet de développement agricole du bassin de R'Kiz				Culture maraîchère

<b>4. FAO</b>	EMPRES et lutte contre le criquet	Sécurité alimentaire	National		Alerte précoce
	PESA (Espagne)	Palmiers dattiers	Adrar		Développement oasien, gestion de l'eau
		Microfinance/appui UNCACEM	National		Systèmes financiers ruraux
<b>5. PAM</b>	Vivres contre nourriture	Développement local	National		Possibilités de cofinancement
	IPSR (observatoire sécurité alimentaire)	Sécurité alimentaire	National	A partir de 2006	Evolution sécurité alimentaire
<b>6. PNUD</b>	CPAP	Volet Environnement	National		Gouvernance locale des RN
	Programme Pauvreté	Micro entreprises	National		Promotion AGR et Aspects genre
	Appui à la décentralisation	Développement institutionnel	Assaba		Renforcement capacitaire
	Etude sur la corruption	Bonne gouvernance	National		Gestion locale
<b>7. UNICEF</b>	Projet Femme/Développement intégré du jeune enfant	Genre et Développement	National		Systèmes financiers ruraux Accès services sociaux de base Education nutritionnelle
<b>8. UE</b>	ACP-UE Facilité eau	hydraulique	Dar Naim et Kiffa		Gestion eau
	Programme conjoint d'appui au développement communal (Allemagne/France/Espagne)	Décentralisation			Développement local
<b>9. France</b>	Programme VAINCRE (AFD)	Lutte contre la pauvreté	Assaba et Guidimaka		Développement communautaire
	Projet de renforcement des champs captants	Hydraulique	National		Gestion de l'eau
	Projet d'appui à la décentralisation et à la démocratie en Mauritanie (PADDEM)	Appui institutionnel	National		Développement local
	Projet d'appui aux communes de l'Assaba (PACA)	Décentralisation	Assaba	2004-2007	Développement local
	Fonds social de développement	Genre et développement	National		Aspects genre
	FFEM	Environnement	National		Formation et informations environnementales

<b>10. Allemagne</b>	Programme Bonne Gouvernance (PNB) (MIPT/DGCL, SECF)	- Décentralisation / Dev. Communal - Genre et Développement	Niveau national Guidimaka et Hodh El Gharbi	2005 - 2010	Développement communautaire Aspects genre
	Programme Gestion des Ressources Naturelles (ProGRN) (SEE)	- Politiques Environnementales - Gestion décentralisée des RN - Parc National de Banc d'Arguin	Ibidem PNBA	2005-2010	Approche Gestion locale des ressources naturelles
<b>11. Espagne</b>	Microréalisations	Développement rural et communautaire			Mise en place e appui aux activités des associations de développement communautaire et aux AGR
	Etude sur l'amélioration du cadre réglementaire et institutionnel des IMF	Microfinance	National	2006-2010	Systèmes financiers ruraux
<b>12. Japon</b>	KR	Sécurité alimentaire	national		Stocks aliment Aires villageois
	Développement des oasis centré sur la promotion féminine (JICA)	Genre et Développement	Zone oasisienne		Aspects genre
<b>14. OPEP</b>	PASK	Développement rural et communautaire	Aftout South and the Karakoro Region	2002-2010	Cofinancement



## Key file 3b

OPÉRATIONS EN COURS	POINTS FORTS	POINTS FAIBLES	OPPORTUNITÉS / DIFFICULTÉS DE COLLABORATION	OBSERVATIONS
1. Programme de développement de l'agriculture irriguée en Mauritanie (PDIAM 2 /BM)	Bonne expérience en matière de réhabilitation et de mise en valeur des périmètres irrigués	Se termine en 2007	Valoriser ses expériences en matière de réhabilitation des périmètres irrigués et de gestion de l'eau agricole	Le CAS collaboratif et le COSOP peuvent servir de cadre de référence pour un partenariat opérationnel
2. Projet de développement rural communautaire (PDRC/BM)	Approche centrée sur les communautés de base	Interventions dispersées sur tout le pays	Collaboration et échanges d'information sur l'approche de développement centrée sur les communautés	Idem
3. Projet d'appui au développement de l'élevage (PADEL/BAfD)	Couverture nationale		Echanges d'informations sur la santé et les techniques de production animales	La BAD est ouvert à discuter d'un cadre de partenariat opérationnel et/ou institutionnel
4. Programme de valorisation des initiatives économiques en milieu pauvre (VAINCRE/AFD)	Axé sur les actions de lutte contre la pauvreté		Cofinancement des actions de lutte contre la pauvreté appuyées par le FIDA	Partenariat opérationnel nécessaire dans les projets logés au CDHLCPI et AFD ouvert à des cofinancements
5. Projet d'appui aux communes de l'Assaba (PACA/AFD/FENU/PNUD)	Expériences en matière de développement local et de décentralisation		Échanges d'information sur l'approche de développement centré sur les communautés et la décentralisation	Voir comment impliquer davantage le PNUD et le FENU (cofinancements) dans les projets appuyés par le FIDA
6. Programme national de bonne gouvernance, composante Appui à la promotion féminine (GTZ)	Maîtrise des concepts genre et développement		Formation des équipes de projets et des acteurs sur les aspects genre	
7. Programme national de gestion des RN, composante mise en valeur décentralisée des RN dans le Guidimaka et le Hodh el Gharbi (KFW)	Maîtrise des techniques et des outils de gestion participative des ressources naturelles		Formation des équipes de projet et des acteurs locaux en matière de gestion participative des ressources naturelles	Partenariat opérationnel utile dans la zone du PASK, surtout s'il y a extension de celui-ci
8. Plan cadre des Nations Unies pour l'aide au développement (UNDAF/SNU)	Concertation des intervenants en développement et Coordination des interventions		Participation aux réunions de concertation sur les thématiques relatives à la lutte contre la pauvreté rurale.	Clarifier les modalités de participation à l'UNDAF quand on est membre non-résident

## Key file 4: Target group identification, priority issues and potential response

TYPLOGIE	NIVEAU ET CAUSE DE LA PAUVERTE	MÉCANISMES DE SUBSISTANCE	BESOINS PRIORITAIRES	INITIATIVES D'AUTRES ACTEURS	RÉPONSE DU COSOP
<b>Paysans dépendant principalement des cultures pluviales et Adwaba</b>	<b>Extrêmement élevé</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ 8% de la population rurale</li> <li>▪ Dépendance aux aléas climatiques et potentielle des ressources naturelles limité</li> <li>▪ Productivité dans l'agriculture et l'élevage extrêmement faible</li> <li>▪ Enclavement</li> <li>▪ Production alimentaire insuffisante</li> <li>▪ Peu de cheptel (décapitalisation après sécheresse)</li> <li>▪ Manque de sources de revenu non-agricoles</li> <li>▪ Dépendance à la volatilité des prix</li> <li>▪ Fort endettement et recours à l'usure</li> <li>▪ Pas ou très faible accès au Walo</li> <li>▪ Accès très insuffisant aux services sociaux (éducation santé, eau potable)</li> <li>▪ Malnutrition (24% de malnutrition aigue des enfants) et sous-nutrition</li> <li>▪ Appauvrissement récurrent en période de soudure</li> <li>▪ Fort taux d'analphabétisme (supérieure à la moyenne nationale)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Émigration saisonnière</li> <li>▪ Exploitation des bas-fonds</li> <li>▪ Élevage de case de petits ruminants</li> <li>▪ Travail comme ouvrier agricole pour la production de charbon de bois</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Augmentation et stabilisation de revenus pendant l'année</li> <li>▪ Développement et amélioration de l'élevage de case</li> <li>▪ Reconstruction de capacité d'épargne</li> <li>▪ Access aux services sociaux de base</li> <li>▪ Désenclavement</li> <li>▪ Diversification économique</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Programme de valorisation des initiatives économiques en milieu pauvre en Assaba et Guidimaka (VAINCRE/ AFD)</li> <li>▪ Programme national de gestion des RN, composante mise en valeur décentralisée des RN dans le Guidimaka et le Hodh el Gharbi (KFW)</li> <li>▪ Développement locale avec des vivres contre nourriture (PAM)</li> <li>▪ Programme conjoint d'appui au développement communal (UE: Allemagne, France, Espagne)</li> <li>▪ Développement institutionnelle et appui à la décentralisation en Assaba (PNUD, France)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Renforcement des mécanismes de solidarité communautaire, mise en place d'infrastructures économiques structurantes qui visent à mieux intégrer ces populations dans la vie économique e sociale du pays, appui à la décentralisation</li> <li>▪ Amélioration de l'accès aux services de base (éducation, santé, eau potable)</li> <li>▪ Désenclavement</li> <li>▪ Appui au développement des activités génératrices des revenus</li> <li>▪ Création de fonds de développement autogérées</li> </ul>

<b>Exploitants des terres oasiennes</b>	<b>Élevé</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Enclavement</li> <li>▪ Désertification et mouvement des dunes</li> <li>▪ Pression démographique</li> <li>▪ Capacités limitées de gestion de ressources naturelles aggravée par des pratiques de surexploitation</li> <li>▪ Techniques culturelles rudimentaires</li> <li>▪ Accès difficile aux marchés, informations commerciales et intrants agricoles</li> <li>▪ Faibles accès aux services sociaux de base (éducation, santé, eau)</li> <li>▪ Accès difficile aux services financiers</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Élevage extensif</li> <li>▪ Apports monétaires des émigrés</li> <li>▪ Recours à l'usure</li> <li>▪ Activités de commerce</li> <li>▪ Utilisation des écoles coraniques</li> <li>▪ Maraîchage oasienne</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Désenclavement</li> <li>▪ Amélioration des techniques culturelles</li> <li>▪ Lutttes contre les ennemies des cultures et la divagation des animaux</li> <li>▪ Aménagement complémentaires et entretien et gestion des infrastructures hydrauliques</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Développement oasien, gestion de l'eau (FAO)</li> <li>▪ Projet de renforcement des champs captant (France)</li> <li>▪ Projet national de développement rural communautaire (PDRC/BM)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Renforcement des communautés de base</li> <li>▪ Désenclavement et investissements en services sociaux de base (accès à l'eau, éducation, santé)</li> <li>▪ Appui/conseil agricole et formation</li> <li>▪ Diversification agricole</li> <li>▪ Appui pour une exploitation plus rationnelle et soutenable des ressources naturelles</li> <li>▪ Renforcement des IMF de proximité</li> <li>▪ Promotion féminine et des jeunes</li> </ul>
<b>Femmes</b>	<b>Élevé à très élevé</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Surcharge de travail (temps disponible limité pour les activités économiques)</li> <li>▪ Manque de main d'œuvre pour les gros travaux</li> <li>▪ Faible accès à la terre</li> <li>▪ Faible accès aux informations et aux technologies</li> <li>▪ Malnutrition,</li> <li>▪ Fort taux d'analphabétisme (57% pur les femmes adultes)</li> <li>▪ Faible niveau et diversification des revenus propres aux femmes</li> <li>▪ Faibles accès aux services financiers</li> <li>▪</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Activités économiques dont elles contrôlent le revenu (petit commerce, artisanat, maraîchage, petit élevage, agriculture pluviale)</li> <li>▪ Organisation en tontines</li> <li>▪ Organisation en coopératives pour recevoir des appuis et subventions</li> <li>▪</li> <li>▪ Fortes implication des enfants dans</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Savoir lire et écrire</li> <li>▪ Accès aux services sociaux de base</li> <li>▪ Amélioration de l'état nutritionnel</li> <li>▪ Accès aux services financiers</li> <li>▪ Augmentation et diversification des revenus</li> <li>▪ Mieux maîtriser les techniques de production et de gestion</li> <li>▪ Participation aux décisions communautaires</li> <li>▪</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Programme national de bonne gouvernance, composante Appui à la promotion féminine (GTZ)</li> <li>▪ Développement des MFI (FAO)</li> <li>▪ Projet national Genre et Développement intégré du jeune enfant (UNICEF)</li> <li>▪ Fonds sociale de développement sur les aspects de genre (France)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Dialogue politique sur la prise en compte méthodique du genre dans la formulation et mise en œuvre des programmes du développement</li> <li>▪ Renforcement des capacités du personnel</li> <li>▪ Création des fonds de développement autogérés</li> <li>▪ Alphabétisation fonctionnelle</li> <li>▪ Appui à la construction/réhabilitation des infrastructures sociales</li> <li>▪ Appui à la construction/réhabilitation de points d'eau</li> </ul>

	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Ne participent pas aux organes des décisions villageois</li> <li>▪ Faible niveau d'information sur les droits des femmes, la santé, la nutrition, etc.</li> </ul>	les travaux domestiques et agricoles	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Renforcement des mécanismes de solidarité communautaire</li> <li>▪ Activités génératrices de revenus</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Promotion des réseaux des IMF accessibles aux femmes et répondant à leur besoins</li> <li>▪ Formation technique et en gestion</li> <li>▪ Financement des microprojets des femmes</li> <li>▪ Programmes des sensibilisation en matière de santé, nutrition et scolarisation</li> <li>▪ Intégration des femmes dans les organes de décision villageois et pour la planification des activités</li> <li>▪ Appui aux activités de conservation/transformation et de petit commerce</li> <li>Suivi et évaluation de l'impact des différentes initiatives du programme sur les femmes</li> </ul>
<b>Jeunes</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Accès difficile aux moyens de production (notamment terre)</li> <li>▪ Connaissances limitées</li> <li>▪ Accès limité à la terre</li> <li>▪ Accès limité aux services financiers</li> <li>▪ Faible intégration dans les organes communautaires des décisions</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Groupements entraide</li> <li>▪ Petit commerce (biens alimentaire + bétail)</li> <li>▪ Émigration (saisonniers et de long durée)</li> <li>▪ Vent force de travail</li> <li>▪ Participer aux travaux communautaires</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Promotion de AGR et de micro-entreprises rurales</li> <li>▪ Formation professionnelle techniques et en gestion</li> <li>▪ Accès aux services financiers</li> <li>▪ Meilleures reconnaissance et représentativité dans les organes de décision</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Formation professionnelle par le projet PNDSE/BM</li> <li>▪ Appui national au développement des micro-entreprises (PNUD)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ Identification des activités économiques porteuses</li> <li>▪ Appui aux activités de transformation et de petit commerce pour les jeunes</li> <li>▪ Conseils techniques pour l'intensification, la diversification et la valorisation des produits</li> <li>▪ Appuyer la création d'associations de jeunes et la mise en œuvre de programmes orientés l'insertion dans les filières</li> <li>▪ Formation professionnelle</li> <li>▪ Financement des microprojets</li> </ul>

